الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

مطبوعة محاضرات مقياس:

التطور التاريخي والقانوني لمنظومة الإعلام في الجزائر

موجهة لطلبة الثانية ماستر
تخصص علم اجتماع الاتصال

الأستاذ:
د. دادي محمد

الموسم الجامعي: 2020 - 2021

مقدمة:

عرف المجال الإعلامي والصحفي مراحل وحقب عديدة ومختلفة في الجزائر، وكان ذلك نتيجة للعوامل والظروف التاريخية والسياسية التي مرت بها الجزائر في مرحلتي الاستعمار أو مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد تميزت كل فترة من هذه الفترات بخصائص ومميزات وهذا ما أدى إلى انتهاج سياسات واتخاذ قرارات وإلى صياغة تشريعات وقوانين تماشيا مع كل مرحلة وما تقتضيه من تدابير.

ولذلك فقد تم تقسيم هذه المطبوعة إلى عشر محاضرات وفقا للبرنامج المحاور المبرمجة لهذا المقياس. فقد تطرقت المحاضرة الأولى إلى الظروف التي ظهرت فيها وسائل الإعلام المكتوبة منها والمسموعة والمرئية في ظل الاستعمار الفرنسي، وقد تم التطرق إلى الصحافة الجزائرية بكل أطيافها وتوجهاتها. في حين تم تناول موضوع المنظومة الإعلامية غداة الاستقلال في المحاضرة الثانية، حيث تم عرض أهم الأحداث الخاصة بحقل الإعلام في هذه الفترة إضافة إلى أهم القرارات السياسية والتشريعات القانوية التي تم اتخاذها في السنوات الولى للاستقلال.

أما المحاضرة الثالثة فقد خصصت للإذاعة وظروف نشأتها ومراحل تطورها خلال الفترتين الاستعمارية وما بعد الاستقلال، كما تم التطرق إلى أهم الفروع والهيئات الإدارية والمهنية التي تضمها هذه المؤسسة الإعلامية. أما المحاضرة الربعة فقد كان موضوعها التلفزيون كمؤسسة إعلامية مهمة، وقد تناولت المحاضرة ظروف نشأة هذه المؤسسة وكرونولوجيا تطورها منذ التأميم في سبتمبر 1962 إلى غاية اليوم. في حين خصصت المحاضرة الخامسة للصحافة المكتوبة في الجزائر منذ الاستقلال، إذ تضمنت المحاضرة المراحل التي مرت بها الصحافة المكتوبة في الجزائر وأهم القرارات السياسية والإجراءات القانونية التي اتخذت في شأنها.

وفيما يخص المحاضرة السادسة فقد تم التطرق فيها إلى التشريعات والقوانين التي اتخذت في مجال الصحافة والإعلام في الجزائربدءا بالاستقلال إلى غاية القانةن الخاص بافعلام سنة 2012. أما المحاضرة السابعة فقد تناولت واقع تكنولوجيا الإعلام في المجتمع الجزائري والانعكاسات التي أحدثتها هذه التكنولوجيا عبر وسائلها المختلفة، وما تتيحه من امكانيات وتسهيلات على العملية الإعلامية والاتصالية في المجتمع الجزائري.

وقد تناولت المحاضرة الثامنة الهيئات الدستورية والتنفيذية والمهنية المؤطرة والموجهة للمجال الإعلامي في الجزائر والمسؤولة عن تسييره إداريا ومهنيا وأخلاقيا. في حين تناولت المحاضرة التاسعة الوضع الراهن للمجال الإعلامي في الجزائر، من خلال التعرض للتحولات التي وقعت في هذا المجال. أما المحاضرة العاشرة فقد كان موضوعها مركز على الواقع الذي فرضتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال كميزة من ميزات العصر والتحولات التي أحدثتها هذه التكنولوجيا التي اعتبرت ثورة في المجال الإعلامي والاتصالي.

المحاضرة الأولى: وسائل الإعلام في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية

المحتويات:

تمهيد

1-واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية

1-التعريف الاصطلاحي واللغوي للغة

أ-تعريف الصحافة لغة

ب-التعريف الاصطلاحي للغة

2-التطور التاريخي للصحافة المكتوبة في الفترة الاستعمارية:

3-الصحف والجرائد الصادرة في الفترة الاستعمارية:

أ-الصحافة الاستعمارية

ب-صحافة أحباب الأهالي

ج-الصحافة الأهلية

د-الصحافة الإصلاحية

هـ-الصحافة المحافظة

و-الصحافة الوطنية

ي-الصحافة الثورية

4-ظهور الإعلام السمعي-البصري بالجزائر في الحقبة الاستعمارية

خلاصة

مراجع المحاضرة

تمهيد:

عرفت وسائل الإعلام في الجزائر في الفترة الاستعمارية احتكارا شبه كلي لوسائل الإعلام والاتصال وخاصة السمعية البصرية منها، في حين ظلت الصحافة المكتوبة مقسمة بين صحافة استعمارية وصحافة جزائرية مسلط عليها جميع أنواع الرقابة والتعسف.

1-واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية:

1-التعريف اللغوي والاصطلاحي للغة:

أ-تعريف الصحافة لغة: الصحافة في اللغة مشتقة من فعل (صحف)، ومنه جاءت الصحيفة ومعناها في اللغة: ما يكتب فيه وجمعها صحائف[1]. جاء في جمهرة اللغة: الصحف واحدتها صحيفة وهي القطعة من أَدَم أبيض أو رق يكتب فيها. وفي التنزيل: (وإذا الصحف نشرت)... وتُجمع صحائف وربما جمعوا الصحيفة صحافا. وأصلها بشرة جلد الوجه[2].

ب-التعريف الاصطلاحي للغة: لقد كثرت آراء اجتهادات المهتمين بالصحافة لإنتاج تعريف جامع مانع لها، لكننا إذا ما تأملنا تلك الآراء والاجتهادات توصلنا إلى تعريفين إثنين وهما:

-الصحافة بكسر الصاد هي: مهنة جمع الأخبار والآراء وغيرها ومن ثَمَ نشرها[3]، ويقابلها Journalisme.

-أما الصحافة بفتح الصاد هي: مجموع ما ينشر من أخبار وغيرها، ويقابلها La presse. أو يمكن القول بأنها ذلك النشاط الاجتماعي الذي يقوم على نشر المعلومات التي تهم الرأي العام[4].

2-التطور التاريخي للصحافة المكتوبة في الفترة الاستعمارية:

عندما تجهز الجيش الاستعماري لغزو الجزائر، حمل معه من بين ما حمل مطبعة وهيئة تحرير تشرف على اصدار جريدة هي صلة الربط داخل الجيش، وبالفعل بدأت هذه الجريدة تصدر مع نزول الجيش الفرنسي فوق التراب الجزائري، فكانت بمثابة أول جريدة تصدر بالجزائر وتحمل اسم « L'estafette de sidi ferrage »[5]. وقد صدرت هذه الصحيفة لتوجه خصيصا لأعضاء جيش الاحتلال والعاملين في الإدارة الفرنسية، لذلك كانت تعتمد على اللغة الفرنسية. ولكن سرعان ما انقطعت هذه الصحيفة عن الصدور وظهرت بعدها صحيفة المرشد الجزائري « Le moniteur Algérien » سنة 1832، وهي بمثابة الجريدة الرسمية للحكم الفرنسي بالجزائر، وهي أول جريدة تنشئ لها ملحقا عربيا، رغم أن عربيته كانت ركيكة وصعبة الفهم إلا انها تعتبر أول صحيفة تصدر بالجزائر وتخاطب الجزائريين بلغتهم، واستمرت في الصدور إلى غاية 1858 ثم حجبت لتعود للظهور سنة 1862 تحت اسم « Moniteur d'Algérie » ثم توقفت نهائيا عن الصدور سنة 1871[6].

وفي سنة 1847 أصدرت الإدارة الفرنسية جريدة المبشر، وبالرغم من كونها جريدة رسمية، أخذت على عاتقها تبليغ الجزائريين القرارات والقوانين الفرنسية، وكذلك تخذير الشعب الجزائري[7]. فالمبشر تعتبر أم الجرائد المكتوبة بالجزائر، وذلك للخصوصيات التي تميزت بها، فهي أول صحيفة تصدر في الجزائر تكتسي الطابع الرسمي بقسمها العربي الذي صدر بلغة عربية رصينة، شارك فيها كبار القامات العلمية الإسلامية العربية الجزائرية، واشتملت على قدر كبير من العناية بالثقافة العربية والإسلامية.

3-الصحف والجرائد الصادرة في الفترة الاستعمارية:

عرفت الصحافة المكتوبة في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية ظهور العديد من الجرائد والصحف والتي تنوعت ما بين ما هي استعمارية مباشرة أو قريبة منها وما بين ما هي جزائرية على اختلاف مشاربها ومرجعياتها، إذ يمكننا أن نقسمها إلى التالي: صحافة استعمارية، صحافة أحباب الأهالي، صحافة أهلية، صحافة اصلاحية، صحافة محافظة، صحافة وطنية وصحافة ثورية.

أ-الصحافة الاستعمارية: وتندرج تحت هذا الإطار كل الصحف التابعة للإدارة الاستعمارية تبعية مباشرة أو غير مباشرة، كالتبعية التمويلية أو الإشراف المهني من أرباب الإدارة الاستعمارية، إذ نذكر من بينها: -**صحيفة المبشر** التي صدرت سنة 1849 واستمرت إلى غاية 1927 تحت إشراف الجينرال دوما Dumas. –**كوكب افريقيا** صدرت سنة 1907 إلى غاية 1914، تصدر بالجزائر تحت إشراف الشيخ محمد كحول مفتي الجزائر، وتصدر كل أسبوع باللغة العربية. –صحيفة **الصدى L'écho** صدرت سنة 1876 إلى غاية 1877، كان تصدر من باريس وتوزع في الجزائر، وتصدر كل نصف شهر، وهي مزدوجة اللغة. –**L'écho de la presse** صدرت سنة 1946 ولا يعرف تاريخ اختفائها، تصدر بالجزائر تحت إشراف كيسانجر، باللغة الفرنسية وهي أسبوعية.

ب-صحافة أحباب الأهالي: المقصود بأحباب الأهالي هم تلك الفئة من المستعمرين الذين انتهجوا نهج المهادنة والتقارب مع الشعب الجزائري الذي اطلقوا عليه مصطلح الأهالي Les indigènes، وهذا التقارب يمكن تفسيره بطريقتين: الأولى أن هؤلاء استاؤوا من السياسة الاستعمارية القمعية التي سلكتها القوات الفرنسية الغازية، والثانية أنهم أرادوا تطبيق سياسة بعض الساسة الفرنسيين التي تعتمد على تخذير الشعب الجزائري بطرق التودد وفتح مجال الحرية الصحفية.

ومن أبرز الصحف التي انتمت إلى هذه النزعة: -**صحيفة المنتخب**: صدرت سنة 1881 إلى غاية 1882، تصدر بقسنطينة بلغة مزدوجة وهي أسبوعية. –**الأخبار**: صدرت سنة 1902 إلى غاية 1933 تصدر بالجزائر باللغة الفرنسية وهي أسبوعية. – **La tribune Algérienne**: صدرت سنة 1927 واستمرت إلى غاية 1931 وقد كانت تصدر باللغة الفرنسية أسبوعيا. فهذه أشهر الصحف التي مثلت هذا التيار وتحدثت باسمه[8].

ج-الصحافة الأهلية: هي تلك الصحافة التي يقوم بها المسلمون الجزائريون من ناحية التسيير الإداري والمالي، ومن ناحية التحرير والتوزيع، ويكون مضمونها متعلق بالقضايا الإسلامية الجزائرية وبشؤونهم العامة في علاقتهم بالوجود الاستعماري بالجزائر مع الاعتراف المطلق بهذا الوجود.

ومن أهم الصحف التي مثلت هذا التوجه يمكننا ذكر بعضها وهي: **صحيفة –الحق:** صدرت سنة 1893 إلى غاية 1894 كانت تصدر بعنابة أسبوعيا بلغة مزدوجة. **–المصباح:** صدرت سنة 1904 إلى غاية 1905 بوهران وهي جريدة أسبوعية ومزدوجة اللغة. **–الإسلام:** صدرت سنة 1908 واستمرت إلى غاية 1919 وكانت تصدر بكل من الجزائر العاصمة وعنابة، وتظهر كل أسبوع باللغة الفرنسية. **–الإقدام:** صدرت سنة 1919 واستمرت إلى غاية 1923، كانت تصدر بالجزائر أسبوعيا باللغة الفرنسية. **– La voix des humbles**: لا يعرف تاريخ صدورها ولا اختفائها، وقد كانت تصدر بوهران باللغة الفرنسية شهريا. **– La voix indigène:** صدرت سنة 1931 واختفت في نفس السنة، كانت تصدر بقسنطينة أسبوعيا وبلغة مزدوجة[9].

د-الصحافة الإصلاحية: والمقصود بالصحافة الاصلاحية عي تلك التي انتهجت نهج الاصلاح التربوي العلمي، والذي كان يركز على إيقاظ الشعب الجزائري من التخلف الحضاري، وبعث روح التمدن والتعلم فيه، والرقي به في الجوانب العلمية، والتنبيه على ترك كل أشكال وصور البدع والخرافات.

ومن أبرز هذه الصحف: **-المنتقد:** صدرت سنة 1925 وحجبت في نفس السنة، وقد كان تصدر بقسنطينة أسبوعيا. **–الشهاب:** وهي صحيفة أسبوعية صدرت سنة 1924 واستمرت إلى غاية 1939 وقد كانت تصدر باللغة العربية بقسنطينة. **–La voix du peuple**: صدرت سنة 1935 واختفت في نفس السنة، وقد كان تصدر أسبوعيا بالجزائر باللغة الفرنسية. **–لاديفانس**: صدرت سنة 1939 وحجبت في نفس السنة، وهي صحيفة أسبوعية ناطقة باللغة العربية تصدر بالجزائر. **–البصائر:** صدرت سنة 1935 واستمرت إلى غاية 1956، تصدر بالجزائر أسبوعيا وهي ناطقة باللغة العربية. **–الإصلاح:** صدرت سنة 1939 واستمرت إلى سنة 1940 وقد كانت تصدر بتلمسان باللغة العربية وهي نصف شهرية. **–الأمة:** صدرت سنة 1933 واستمرت إلى غاية 1938، تصدر بالجزائر وتظهر أسبوعيا باللغة العربية. **–الشباب المسلم:** صدرت سنة 1952 واستمرت إلى غاية 1954، تصدر بالجزائر وتظهر كل نصف شهر باللغة الفرنسية.

هـ-الصحافة المحافظة: هي تلك الصحافة التي كانت تنتمي في الأصل إلى الطرق الصوفية، وقد كانت ترفض الطريقة الإصلاحية التي انتهجها العلماء وخاصة منهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ومن أبرز هذه الصحف: **-لسان الدين:** صدرت سنة 1923 واستمرت إلى غاية 1939، وقد كانت تصدر بالجزائر أسبوعيا باللغة العربية. **–البلاغ الجزائري:** صدرت سنة 1926 إلى غاية 1948، وقد كانت تصدر بمستغانم أسبوعيا وهي ناطقة باللغة العربية. **–الذكرى:** صدرت سنة 1954 واستمرت إلى غاية 1955، كانت تصدر بتلمسان أسبوعيا وهي ناطقة باللغة العربية. **–الرشاد:** صدرت سنة 1938 واستمرت إلى سنة 1939، وهي

صحيفة أسبوعية ناطقة باللغة العربية تصدر بالجزائر. **–Les amis de l'islam**: صدرت سنة 1960 واختفت عن الظهور في نفس السنة، وهي صحيفة شهرية ناطقة باللغة الفرنسية وتصدر بمستغانم[10].

و-الصحافة الوطنية: جمعت الصحافة الوطنية تحت ظلالها كل الصحف التي بدأت ترسم معالم النضال السياسي الذي أبرز فكرة الجزائر للجزائريين، سواء كانت الصحيفة تدعو للإستقلال أو الحكم الذاتي، فهي تندرج تحت تصور الجزائر الوطن.

ومن أبرز تلك الصحف: **-La voix de l'Algérie**: صدرت سنة 1954 وحجبت في نفس السنة، كانت تصدر بالجزائر باللغة الفرنسية وبشكل أسبوعي. **–Le patriote**: صدرت سنة 1954 واختفت في نفس السنة، كانت تصدر بالجزائر وهي ناطقة باللغة الفرنسية وكان ظهورها غير منظم وهي أقرب إلى الثورية. **– L'Algérie libre**: صدرت سنة 1954 واختفت في نفس السنة، كانت تصدر بباريس باللغة الفرنسية وهي نصف شهرية. **– المغرب العربي:** صدرت 1949 وحجبت في نفس السنة، وهي صحيفة أسبوعية تصدر بالجزائر وباللغة العربية. **– صوت الأحرار:** صدرت سنة 1913 واستمرت إلى غاية 1944 تحت اشراف حزب الشعب، غير ملتزمة بموعد محدد وتصدر باللغة العربية. **–الأمة:** صدرت 1930 واستمرت إلى غاية 1939 تصدر بباريس تحت اشراف مصالي الحاج وتظهر كل شهر باللغة الفرنسية. **–La republique Algérienne:** صدرت سنة 1955 واخنفن في نفس السنة، تصدر بالجزائر تحت اشراف فرحات عباس وقد كانت تصدر أسبوعيا باللغة الفرنسية. **–Le peuple Algérien:** صدرت سنة 1945 واستمرت إلى غاية 1949، تصدر بالجزائر وتظهر كل نصف شهر باللغة الفرنسية.

ي-الصحافة الثورية: ونقصد بالصحافة الثورية تلك الصحافة التي واكبت الثورة التحريرية إما تحضيرا لها أو تبشيرا بها أو متابعة لها، بنشر البيانات الثورية وتتبع أخبار المجاهدين وكل ما تعلق بالثورة، ومن أبرز الصحف التي مثلت هذا التيار هي:

-جريدة المقاومة: صدرت سنة 1955 واستمرت إلى غاية 1956، صدرت طبعة بالمغرب وطبعة بتونس وأخرى بباريس دون تنسيق وبسرية وكانت تدخل الجزائر عن طريق المناضلين، وقد توقفت عن الصدور بعد مؤتمر الصومام لتحل محلها جريدة المجاهد.

-جريدة المجاهد: صدرت سنة 1956 كخليفة لجريدة المقاومة التي توقفت عن الصدور، وقد صدرت أولا بمدينة تطوان بالمغرب ثم انتقلت إلى تونس وبعد الاستقلال إلى الجزائر تحت اشراف عبان رمضان ثم أحمد بومنجل ثم امحمد اليزيد أثناء تبعيتها لوزارة الدفاع بعد الاستقلال، وتظهر في مواعيد مختلفة باللغتين الفرنسية والعربية[11].

4-ظهور الإعلام السمعي-البصري بالجزائر في الحقبة الاستعمارية:

ظهرت الإذاعة في الجزائر تقريبا مع ظهورها في فرنسا، أي في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، وكانت من بدايتها تابعة للحكومة الفرنسية تحت الإشراف الفني لوزارة البريد، وبقيت الإذاعة الفرنسية في الجزائر

تابعة لهذه الوزارة إلى غاية 1945. وفي سنة 1945 ادمجت الإذاعة الجزائرية بالإذاعة الفرنسية التي كان يشرف عليها رئيس الحكومة وإدارة مستقلة لشؤون التسيير والشؤون الفنية ، غير أنه اعطيت بعض الامتيازات الخاصة للحاكم العام الذي أصبح يترأس مجلسا يدعى باللجنة الجزائرية للإذاعة تتكون من ستة أعضاء (3مسلمون و3 أوروبيون) وستة شخصيات لها اهتمام بشؤون الإذاعة إضافة إلى ستة ممثلين عن الموظفين والعمال التابعيين للإذاعة.

والحقيقة أن الإذاعة لم تعرف رواجا في الجزائر إلا بعد سنة 1943 عندما بدأت تبث باللغة العربية، كما خصصت لها استوديو مستقلا لإنجاز البرامج باللغة العربية، ثم أنشأت قناة أخرى سنة 1948 بدأت تبث برامجها باللغة القبائلية وجهزت لها استوديو خاص بها كذلك. وعلى هذا تعتبر سنة 1948 السنة الحقيقية لانطلاق شامل للإذاعة الجزائرية إذ زيادة على إنشاء القنوات الجديدة فإن السلطات الفرنسية ضاعفت من استوديوهات إنتاج البرامج في مختلف المدن الجزائرية مثل قسنطينة ووهران وبجاية، كما أدخلت اصلاحات تقنية على محطات الإرسال والإكثار من محطات الربط بين المدن الجزائرية.

وبهذا تضاعف عدد المستمعين فكان يقدر سنة 1956 ب 358000 مستمعا من بينهم 157000 مسلم و231000 غير مسلم، في حين لم يكن يقدر في سنة 1948 إلا ب 155059 مستمع أغلبهم غير مسلمين ولم يكن يتجاوز عدد المسلمين عشرة ألاف مستمع، والحقيقة أن انتشار استعمال الإذاعة كان مرهونا بوجود الكهرباء التي لم تكن تصل للأرياف والبوادي حيث توجد الجماهير الإسلامية زيادة على أن الإذاعة الجزائرية كانت تصل ضعيفة جدا إلى بعض النواحي البعيدة من مراكز الإرسال أو محطات الربط. وكانت البرامج العربية تتكون من النشرات الإخبارية ومن بعض الروبورتاجات ومن الموسيقى (48.5%) من مجموع البرامج ومن مسرحيات وحصص ثقافية ودينية (24.5%) بالنسبة لسنة 1953.

أما التلفزة فإنها لم تبدأ في البث في الجزائر إلا في 24 ديسمبر سنة 1956 وقد كانت ضعيفة جدا ولها محطة إرسال توجد برأس تمنتفوت (ماتيفو) على بعد 20 كلم من الجزائر العاصمة، وكانت قوة الجهاز تقدر ب 3 كيلوهات في البداية ثم وصلت إلى 20 كيلوهات سنة 1957، ولم تكن تشاهد إلا في مدينة الجزائر وضواحيها القريبة، وكانت تبث 31 ساعة في الأسبوع باللغتين العربية والفرنسية، وكان المشاهد يختار اللغة التي يريدها بواسطة جهاز وضع داخل كل جهاز استقبال، ولم تتطور التلفزة في الجزائر إلا بعد الاستقلال[12].

خلاصة: مما سبق ذكره نستخلص أن المجال الإعلامي في الجزائر كان محتكرا في مجمله من قبل السلطات الاستعمارية، غير أن هذا لم يمنع الجزائريين من إنشاء عدة صحف وجرائد رغم التضييق الذي كان يمارس عليها من قبل الإدارة الكولونيالية.

قائمة المراجع:

[1]-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الثالثة، بيروت-لبنان، 1996.
[2]- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1987.
[3]-جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، بيروت-لبنان، 1992.
[4]-مصطفى الدميري، الصحافة في ضوء الإسلام، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة-السعودية، 1987.
[5]-زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص25.
-أبو القاسم سعد الله، التاريخ الثقافي للجزائر، الجزء الخامس، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1998، [6]ص214.
[7]-نفس المرجع، ص222.
[8]-زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، المرجع السابق، ص-ص48-58.
[9]- نفس المرجع، ص-ص48-58.
-محمد الصالح آيت علجت، صحف التصوف الجزائرية من 1338هـ إلى 1873هـ -1920م إلى 1955م، ديوان [10]المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2001، ص-ص 51-65.
[11]-زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، المرجع السابق، ص-ص 48-58.
[12]-نفس المرجع، ص-ص 141-142.

المحاضرة الثانية: وضعية المنظومة الإعلامية غداة الاستقلال

المحتويات

-تمهيد

1-الصحافة المكتوبة

1-جزأرة الصحافة والقضاء على الصحافة الاستعمارية:

2-هيمنة الحكومة والحزب على العمل الصحفي:

2-الإذاعة والتلفزيون:

1-المنحة الحكومية:

2-توسيع شبكات الإرسال:

3-توفير أجهزة الاستقبال:

3-وكالة الأنباء الجزائرية:

خلاصة:

تمهيد:

نتيجة لخضوع الجزائر إلى استعمار استيطاني دام لمدة قرن وثلاثين سنة، فقد كان هناك انعكاس كبير وواضح على طبيعة الأفراد وبنية المجتمع، وذلك لِمَ أحدثه من أثار سلبية على جميع الأصعدة والمستويات، وهذا ما وضع السلطات الجزائرية غداة الاستقلال تواجه صعوبات وتحديات كثيرة والتي من بينها ما ورثته من الإرث الاستعماري في قطاع الصحافة والإعلام، وهذا ما سنتناوله في هذه المحاضرة.

1-الصحافة المكتوبة:

تميزت هذه المرحلة بعدة مميزات والتي يعد من أبرزها استمرار ظهور بعض الصحف الفرنسية بالجزائر، ويرجع ذلك إلى أن اتفاقيات إيفيان من بين ما نصت عليه هو بقاء بعض الصحف الفرنسية تمارس مهنتها بالجزائر. فهذه الصحافة الاستعمارية وإن كانت قد بدلت رسالتها الاستعمارية وعوضتها برسالة أخرى تعترف باستقلال الجزائر وتعترف بوجود أمة جزائرية غير الأمة الفرنسية، وتقوم بتغطية تكاد تكون موضوعية لنشاط الحكومة الجزائرية المستقلة ولنشاط الجزائريين بصفة عامة، فهي رغم هذا التغير الهام، كانت دائما تمثل الوجود الفرنسي في الجزائر، وبقيت كذلك متمسكة بما يجري بفرنسا وبتغطية النشاط السياسي الفرنسي.

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 كانت الصحافة لا تزال تسيَّر وفق القانون الفرنسي الصادر سنة 1881، حيث كانت الصحافة تخضع لبعض الخواص الجزائريين والفرنسيين إلى غاية سنة 1963 «ففي شهر سبتمبر من هذه السنة تم تأميم الصحافة المكتوبة من قبل الحكومة الجزائرية، ليتم في شهر سبتمبر من سنة 1964 احتكار توزيع المعلومة ونشرها على مستوى وكالة الصحافة. وفي آوت سنة 1966 قررت السلطة مأسسة احتكار توزيع الصحافة المكتوبة، ثم الإشهار في أفريل 1968[1]

فعند الاستقلال كانت السياسة الجزائرية تجاه الصحافة المكتوبة في طور التكوين وكانت في الحقيقة رهن الظروف، ولا تخضع لخطة معينة ولم تتبنى هذه الخطوة إلا سنة 1967، عندما اتخذت قوانين خاصة بتنظيم المؤسسات الصحفية، ولكن رغم هذا الانتظار فإننا نستطيع أن نقول أنه كانت هناك أهداف تحاول السلطات ان تحققها والتي تمثلت في:

1-جزأرة الصحافة التي كانت تصدر غداة الاستقلال.

2-هيمنة الحكومة والحزب على العمل الصحفي.

3-إقامة نظام اشتراكي للصحافة الوطنية.

1-جزأرة الصحافة والقضاء على الصحافة الاستعمارية:

المقصود بالجزأرة إلغاء جميع الصحف التي يديروها ويمولها الفرنسيون والأجانب بصفة عامة وخصوصا اليوميات منها ووضعها تحت تصرف الدولة. وكان يصدر منها فوق التراب الجزائري ما بين سنتي 62-63 حوالي 11 صحيفة منها 6 يومية وكانت يبلغ عدد سحبها الإجمالي 300 ألف نسخة كلها بالفرنسية.

ففي سبتمبر 1963 اجتمع المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني وقرر تأميم هذه الصحف باستثناء "ألجي روبيبليكان Alger Républicain" التي كانوا يسيرها أشخاص يتمتعون بالجنسية الجزائرية. فتوقفت هذه الصحف وعوضت بصحف أخرى تحمل أسماء جديدة مثل "النصر والجمهورية"، يسيرها جزائريون تحت وصاية السلطات الجزائرية. وقد تمت بذلك جزأرة الصحف وهذا ليس معناه إلغاء الملكية الخاصة، بل بقيت صحف يملكها الخواص أفرادا او جمعيات، ولكن جنسيتها جزائرية[2].

ولم تصدر الصحيفة الجزائرية الأولى إلا في 19 سبتمبر 1962، وأعطيت لهذه الجريدة تسمية "الشعب"، وكانت محررة باللغة الفرنسية، وقد اتخذ قرار إنشائها من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير عنما كان موجودا في تلمسان إثر الأزمة السياسية ما بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان التي اندلعت في صائفة 1962. وقد استمرت هذه الجريدة في الصدور بهذا الإسم "الشعب" مكتوبا باللغة العربي والفرنسية حتى شهر مارس 1963. فتقرر حينئذ تغيير هذا الإسم وعوض بترجمته الفرنسية "لوبوبل Le peuple" الذي استمر يصدر بهذا الإسم الجديد حتى جوان 1965 ليصبح "المجاهد"[3].

2-هيمنة الحكومة والحزب على العمل الصحفي:

مما يلاحظ أن القوانين التي تسيطر على الصحافة في بداية الاستقلال هي نفس القوانين التي كانت موجودة في عهد الاستعمار، يعني جميع التدابير التي اتخذتها قبل 1962 لتطبيق قانون حرية الصحافة الصادر سنة 1881 والذي ينص على الملكية الخاصة للصحافة. وبالفعل فقد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف التي يمتلكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة او الحزب، وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية، بحيث أصبحت توجد ثلاثة أنواع من الصحف:

-صحف تابعة للحكومة.

-صحف تابعة للحزب.

-صحف تابعة للملكية الخاصة.

وبدأت الحكومة تفكر في الطريق الأنجع لتصفية الصحافة الخاصة فرأت أنه ينبغي قبل القيام بإلغاء ما هو موجود من الصحف، إنشاء صحف جديدة وتقويتها حتى تستطيع ان تعوض ما سوف يلغى فيما بعد. ومن المعلوم أن المشكلة الكبرى قائمة في حقل اليوميات، إذ أن الجزائر لم تكن لديها تجربة في اليومية قبل الاستقلال، وكانت الجريدة الوحيدة التي كانت جبهة التحرير الوطني تصدرها هي جريدة "المجاهد" الأسبوعية بالعربية

والفرنسية، وقد كانت تصدر بتونس قبل 1962، فدخلت إلى الجزائر مع الاستقلال واستمرت تصدر أسبوعيا، وفي 19 سبتمبر 1962 بدأت تظهر اليومية الجزائرية الأولى التابعة للدولة باللغة الفرنسية وهي تحمل إسم "الشعب". وبعد ذلك ظهرت يوميتان جهويتان في وهران أولا في شهر مارس 1963 تحت عنوان "الجمهورية La république"، وثانيا بقسنطينة بتاريخ سبتمبر 1963 باسم "النصر" مكان الجريدتين الاستعماريتين التي أممتا. وبذلك إكتملت الجزائر نشاطها في الميدان الصحفي، فقد أعطت لنفسها أربعة يوميات حكومية وأسبوعيتين حزبيتين[4].

2-الإذاعة والتلفزيون:

ونتيجة للأثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي طيلة احتلاله للجزائر، فكان من الطبيعي أن السلطة السياسية في الجزائر أن تتبنى الفكر والتوجه التحرري المناهض للفكر الاستعماري والامبريالي التوسعي. «فالتحدي الكبير للإذاعة الجزائرية تمثل في خدمة الأهداف النبيلة لمناهضة، هذا هو الخطاب الذي كان يهيمن على السلطة السياسية كما على النخب، ومن بين المفاهيم التي كانت تمثل البرامج اليومية التقدم ومناهضة الامبريالية[5].

يعد يوم 28 أكتوبر 1962 يوما خالدا في ذاكرة الجزائر المستقلة، إذ من يومها أصبح التلفزيون مؤسسة عمومية تحت اشراف الحكومة المؤقتة الجزائرية، وكان أغلب العاملين بالتلفزيون الجزائري الفتي أمام تحدى كبير نتيجة نقص الخبرة والتجربة لديهم. وقد كان قرار استرجاع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون يندرج ضمن ارادة تصفية كل ما له علاقة بالوجود الاستعماري. وتبعا لذلك جاء المرسوم جاء المرسوم المؤرخ في 11 أوت 1963 الخاص بتنظيم الإذاعة والتلفزيون واعتبارها مؤسسة عمومية تابعة للدولة ذات طابع صناعي وتجاري، أعطيت لها صلاحية الاحتكار والنشر.

في سنة 1962 ورثت الجزائر شبكة للراديو تسمع في المدن الكبرى والمتوسطة ومحطة للتلفزة في طور الإنشاء، كما ورثت وضعية قانونية لهذه الوسيلة الإعلامية تتلاءم مع النظام الاشتراكي الجديد وهو احتكار الدولة لها وتسييرها ومراقبتها من طرف الدولة، فلم تجد الجزائر بدا من مواصلة التنظيم القائم مع إدخال مقاييس اخرى في المراقبة.

وزيادة على هذا فلا بد من الإشارة إلى طرفين إثنين كانا لهما أثر في توجيه السياسة الجزائرية في ميدان الإعلام.

1-صادف استقلال الجزائر استعمال راديو "ترانزستور" من جهة وانتشار التلفزيون في العالم العربي من جهة أخرى، فأصبح الاهتمام بهذه التقنيات من الضروريات الظرفية التي لا بد من الاعتناء بها وكان ذلك ما قامت به السلطات الجزائرية.

2-والظرف الثاني هو الواقع الجزائري الموروث والمتميز بوجود نسبة كبيرة من الأمية تقرب من 80% وهذا يعني أن هذه النسبة الكبيرة من السكان لا تحسن القراءة ولا تستطيع مطالعة الصحف ولا يتمكن حينئذ للسلطات الاتصال بها إلا بالوسائل الشفوية، أي بالإذاعة والتلفزيون ريثما يتحقق التغلب على الأمية.

فغداة الاستقلال بذلت السلطات الجزائرية جهودا كبيرة لتقوية الإذاعة والتلفزيون وتمركزت هذه الجهود حول ثلاثة ميادين: -زيادة كبيرة في المنحة التي تعطيها الحكومة للإذاعة والتلفزيون. –توسيع شبكات الإرسال وتقويتها. –توفير أجهزة الاستقبال.

1-المنحة الحكومية: لقد كانت الميزانية المخصصة للثقافة والإعلام، بعد الاستقلال ضعيفة جدا ولم تبدأ تتحسن إلا بعد سنة 1966، غير أن النسبة المئوية من هذه الميزانية المخصصة للإذاعة والتلفزيون كانت دائما مرتفعة من سنة 1962 إلى 1966 ولم تنزل عن 50%، ثم بدأت تكبر ويزداد الفرق بينها وبين باقي الميزانية المخصصة لوسائل الإعلام الأخرى. كما كان هذا الارتفاع مقرونا بإجراء اتخذته الحكومة الجزائرية منذ سنة 1968 وهو إلغاء ضريبة الراديو بحيث حرمت هذه المؤسسة من دخل مهم.

2-توسيع شبكات الإرسال: عاشت شبكات الإرسال في نفس الوضع الذي وجدته الجزائر عند الاستقلال حتى سنة 1966. ففي هذه السنة أنشأت محطتان جديدتان للإرسال، الأولى بعين البيضاء قريبا من قسنطينة والثانية قرب وهران، وكانت هتان المحطتان تذيعان على الموجة المتوسطة بقوة 300 كيلوهات، وفي سنة 1968 ارتفعت إلى 600 كيلوهات بحيث أصبحت الراديو تسمع بصفة مرضية في جميع مناطق البلاد.

3-توفير أجهزة الاستقبال: لقد وفرت الحكومة عددا كبيرا من أجهزة الراديو خاصة نوعية "ترانزيستور"، ابتداءا من 1962 وما زال هذا العدد في الارتفاع حتى وصل في سنة 1976 إلى ثلاثة ملايين جهاز وبقي مستمرا في الزيادة. أما أجهزة التلفزيون فكان توفيرها أصعب فحتى سنة 1970 كان عدم المشاهدية قليلا جدا ثم استطاعت الحكومة تشجيع اقتناء هذا الجهاز بخفض أسعاره على الرغم من أنه كان مستوردا، أما بعد توسيع شبكات الإرسال وإقبال الناس على اقتناء هذا الجهاز فقد أصبح قليلا في السوق[6].

3-وكالة الأنباء الجزائرية:

وإضافة إلى المجهودات التي قامت بها السلطة السياسية في مجال الإعلام والاتصال غداة الاستقلال، فقد كان هناك جهد أخر اتخذ في شأن تطوير وكالة الأنباء الجزائرية، ففي أوت وسبتمبر 1963 اتخذت قرارات رئاسية هامة تنظم هذه الوكالة بكيفية منطقية وتخول لها حق الاحتكار في توزيع المعلومات الإخبارية في جانب تراب الجمهورية الجزائرية. وفي 15 أفريل 1964 أصبحت هذه الوكالة تعمل باستمرار 24 ساعة في اليوم، ولكن هذا النشاط كان يغطي في الحقيقة ضعفا فاحشا في نوعية الخبر، بحيث كانت الوكالة تقتصر على تحرير الأخبار التي تبثها الوكالات العالمية وعلى ترجمتها وعلى نشر البلاغات التي تأتيها من الوزارات المختلفة، وبما أنها كانت تتمتع بحق الاحتكار في توزيع الأخبار فان اليوميات الجزائرية الجديدة كانت تكتفي بنقل الأخبار التي تأتيها من الوكالة بضعفها ومساوئها، بحيث أصبحت اليوميات الجزائرية متشابهة من جهة وضعيفة من جهة أخرى لا تحمل رسالة إعلامية ينتظرها القراء[7].

خلاصة:

شهد قطاع الصحافة والإعلام والاتصال غداة الاستقلال تحديات كبيرة، وذلك ناتج عن مخلفات الاستعمار التي تركها من بعده، وهذا ما جعل بالسلطات الجزائرية إلى القيام بعدة جهود من أجل التخلص من الإرث الاستعماري من جهة والعمل على تطوير هذا القطاع الحساس من جهة ثانية.

مراجع المحاضرة:

[1]- Brahim Brahimi, le pouvoir la presse et les intellectuels en Algérie, éditions l'harmattan, paris-France, p15

[2]-زهير احدادن، مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2014، ص-ص95-96.

[3]-زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2012، ص-ص123-124.

[4]- زهير احدادن، مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، المرجع السابق، ص-ص96-97.

[5]- Achour cheurfi, , la presse algérienne, casbah éditions, Alger, 2010, p100

[6]-زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، المرجع السابق، ص-ص143-145.

[7]- زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ص126.

المحاضرة الثالثة: تاريخ الإذاعة الجزائرية

تمهيد

1-مفهوم الإذاعة وظروف نشأتها

1-مفهوم الإذاعة

2-ظروف نشأة الإذاعة

2-نشأة الإذاعة في االجزائر

1-الإذاعة الاستعمارية قبل 1962

2-إذاعة جبهة التحرير الوطني

3-استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون

3-مراحل تطور الإذاعة الجزائرية بعد الاستقلال

1-المرحلة الأولى (1962-1982)

2-المرحلة الثانية (1982-1991)

3-مديريات الإذاعة الجزائرية

خلاصة

مراجع المحاضرة

1-مفهوم الإذاعة وظروف نشأتها:

1-مفهوم الإذاعة: هي وسيلة سمعية تنقل الأخبار والمعلومات لتبثها للجماهير عبر أجهزتها التقنية المتنوعة الحجم والقدرات التقنية في مساحة وسرعة البث وجودة الصوت. كما تعتبر وسيلة اتصالية تعمل على الانتشار المنظم والمقصود لمواد اخبارية وثقافية وتعليمية وتجارية وغيرها من البرامج بواسطة الراديو لتلتقط في وقت واحد بواسطة المستمعين المنتشرين في شتى مناطق العالم.

أما الأصل اللغوي للإذاعة هو الإشاعة فقد جاء في معجم اللغة العربية: ذاع الخبر ذيعا وذيوعا، فشا وانتشر وأذاع. والإذاعة هي نقل الكلام والأخبار والموسيقى وغيرها عن طريق الجهاز اللاسلكي فالإذاعة تنقل الصوت وتحوله إلى موجات كهرومغناطيسية، ثم تعيد نقل هذه الموجات من خلال هوائي الإرسال فتبثها في الهواء ليستقبلها المستمعون عبر جهاز الراديو كصوت منطوق.

2-نشأة الإذاعة: إن الحديث عن اختراع الراديو لا يختلف عن غيره من المخترعات التي توصل إليها الإنسان عقب الثورة الصناعية، فهو محصلة جهود وتجارب متعددة اشترك فيها الكثير من الهواة والعلماء والباحثين، فقد بدأ الإنسان محاولاته الأولى لإرسال صوته إلى مسافات بعيدة باستخدام صدى الصوت في الكهوف والمغارات. كما (داربوس) ملك الفرس استخدم أشخاص يمتازون بأصوات قوية لإبلاغ رسائله إلى جنوده. ومن ثم توالت المحاولات ولكن ببطء لتطوير وسائل الاتصال حتى جاء (ماركوني) باكتشافه في القرن التاسع عشر، فقد بني هذا المخترع أعماله على ما توصل إليه سابقيه.

وبالموازاة لذلك فإن هناك اسهامات أخرى لعالم الرياضيات الإنجليزي ماكسويل Maxwell، حيث تنبأ بوجود موجات كهرومغناطيسية سنة 1865، وفي سنة 1888 أثبت العالم الألماني Hertz صحة نظرية Maxwell، وقد قام بتجارب على طرق انتاج هذه الموجات الكهرومغناطيسية، فكان هذا مشجعا للمخترع الإيطالي Marconi ماركوني لاستغلالها تطبيقيا حيث توصل سنة 1894 لإرسال اشارات ورموز من جهاز مرسل إلى جهاز مستقبل عبر أمواج الأثير، أما سنة 1897 تمكن من ارسال رسالة لاسلكية بواسطة راديو تلغرافي، وقد أنشأ شركة لتطوير اختراعه على أساس تجاري، وفي سنة 1920 أصبحت الإذاعة حقيقة واقعة في الوم الأمريكية لتنتشر في باقي دول العالم لتصل إلى 600 محطة إذاعية[1].

3-نشأة الإذاعة في االجزائر:

1-الإذاعة الاستعمارية قبل 1962:ظهرت الإذاعة في الجزائر تقريبا مع ظهورها بفرنسا يعني في أواخر العشرينيات من القرن العشرين وكانت من بدايتها تابعة للحكومة الفرنسية تحت اشراف وزير البريد وبقيت الإذاعة تابعة لهذه الوزارة إلى غاية سنة 1945، وأثناء الحرب العالمية الثانية أصبح الإشراف السياسي مزعا بين الحاكم العام بالجزائر الذي أسندت إليه مهمة مراقبة البرامج الموجهة للجزائريين المسلمين والحكومة المؤقتة الفرنسية التي كانت تشرف على البرامج الموجهة للفرنسيين والأوروبيين بصفة عامة.

وفي سنة 1945 ادمجت الإذاعة الجزائرية بالإذاعة الفرنسية التي كان يشرف عليها رئيس الحكومة وإدارة مستقلة لشؤون التسيير والشؤون الفنية، غير أن أعطيت بعض الامتيازات للحاكم العام الذي أصبح يترأس مجلسا يسمى اللجنة الجزائرية للإذاعة تتكون من ستة أعضاء من المجلس الجزائري (3 مسلمون و 3 أوروبيون) وستة شخصيات لها اهتمام بشؤون الإذاعة وستة ممثلين عن الموظفين والعمال التابعين للإذاعة.

والحقيقة أن الإذاعة الجزائرية لم يكن رواج كبير إلا بعد سنة 1943 عندما بدأت تبث باللغة العربية ولم تكن من قبل تبث إلا باللغة الفرنسية، كما أنه لم يكن يسمعها إلا العدد القليل من الفرنسيين الذين كانت تتجه إليهم رفقة بعض الجزائريين المسلمين الذين كانوا يفهمون الفرنسية، ونظرا لأهمية الإذاعة في التأثير وفي نشر المعلومات الخاصة بالنشاط السياسي للحكومة الفرنسية في الجزائر، فإن السلطات الاستعمارية بذلت جهودا للاتصال بالجزائريين الذين لا يفهمون الفرنسية، ولذلك أنشأت سنة 1943 قناة باللغة العربية وخصصت لها استوديو مستقلا لإنجاز البرامج باللغة العربية، ثم أنشأت قناة أخرى تبث باللغة الأمازيغية وجهزت لعا استوديو خاص.

وعلى هذا تعتبر سنة 1948 السنة الحقيقية لانطلاق شامل للإذاعة الجزائرية، إذ زيادة على إنشاء القنوات الجديدة فإن السلطات الفرنسية ضاعفت من استوديوهات اعداد البرامج في مختلف المدن الجزائرية مثل قسنطينة، وهران وبجاية كما أدخلت اصلاحات تقنية على محطات الإرسال والإكثار من محطات الربط في عدة مدن جزائرية، بحيث أصبحت قوة الإرسال الإجمالية إلى 322 كيلوهارتز سنة 1954 في حين تكن تتجاوز 25 كيلوهارتز سنة 1946 وقد كانت تبث على الموجة المتوسطة والقصيرة. وبهذا تضاعف عدد المستمعين إذ كان يقدر سنة 1956 ب 358000 مستمعا من بينهم 157000 مسلم و 231000 غير مسلم، في حين لم يكن يقدر سنة 1948 إلا ب 155059 مستمع أغلبهم من غير المسلمين. والحقيقة أن انتشار استعمال الإذاعة كان مرهونا بوجود الكهرباء التي لم تكن تصل للأرياف والبوادي، زيادة على أن الإذاعة الجزائرية كانت تصل ضعيفة جدا إلى بعض النواحي البعيدة من مراكز الإرسال أو من محطات الربط. وكانت البرامج العربية تتكون من النشرات الإخبارية ومن بعض الريبورتاجات ومن الموسيقى(48.5%) من مجموع البرامج ومن مسرحيات وحصص دينية وثقافية (24.5%) بالنسبة لسنة 1953.

2-إذاعة جبهة التحرير الوطني:

-بداية التأسيس: شهدت الإذاعة الجزائرية ميلادها في وهج الثورة التحريرية، وبالضبط في يوم 16 ديسمبر 1956 حين شرعت الإذاعة السرية "صوت الجزائر الحرة المكافحة" في برامجها بجهاز ارسال محمول فوق شاحنة. ففي بداية خريف 1956 بدأ التفكير في إنشاء لكنها توقفت فيما بعد نهاية 1957 لتستأنف نشاطها في صائفة 1959، بأجهزة بسيطة وبإمكانيات محدودة، وقد تبث من شاحنة متنقلة عبر الحدود المغربية. وبهذا تكون الثورة التحريرية قد أضافت مكسبا آخر بمثابة سلاح استراتيجي هام لدعم مسيرة الكفاح المسلح، وكان لهذا المكسب أثر عميق لدى عموم الشعب الجزائري وصدمة لدى الإدارة الاستعمارية ووسائل دعايتها.

وكانت النواة الأولى لهذه الإذاعة التي كانت تبث برامجها على الموجات القصيرة لمدة ساعتين كل يوم، ابتداءا من الساعة الثامنة مساءا باللغات العربية والفرنسية والأمازيغية. في هذه الأثناء كان مناضلون جزائريون آخرون يصنعون الحدث من خلال "صوت الجزائر" في العديد من الإذاعات العربية في تيطوان، الرباط وطنجة بالمغرب وفي تونس، طرابلس وبنغازي في ليبيا، وفي "صوت العرب" بالقاهرة، إضافة إلى صوت الجزائر في كل من دمشق، بغداد والكويت.

3-استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون: بعد الخامس من جويلية 1962 قام معظم العاملين الفرنسيين وخاصة منهم المهندسين والتقنيين بمغادرة مقر الإذاعة والتلفزيون، وقد كان الهدف من ذلك شل نشاط هذه المؤسسة، أين لم يكن الجزائريين يمتلكون الخبرة اللازمة والتكوين الكافي لتسيير هذه المؤسسة، وقد كان ذلك بتاريخ 28 أكتوبر 1962، غير أن بعض المناضلين وفي مقدمتهم عيسى مسعودي الذي صار يمثل من حيث الأداء، الرمز التاريخي لصوت الجزائر الحرة المكافحة، من ضمن الفريق الصحفي التقني الذي رفع التحدي، حين ضمن استمرار البث الإذاعي والتلفزي بعد مغادرة الطاقم الفرنسي، على إثر إقدام الجزائريين على انزال العلم الفرنسي من على مبنى الإذاعة والتلفزيون، ورفع العلم الجزائري بدله. ومنذ ذلك التاريخ استمرت الإذاعة الجزائرية تشكل مع التلفزيون الجزائري المؤسسة الأم التي تمثل القطاع السمعي البصري في عهد الاستقلال[2].

مراحل تطور الإذاعة الجزائرية بعد الاستقلال:

1-المرحلة الأولى (1962-1982):

يعد يوم 28 أكتوبر 1962 يوما خالدا في ذاكرة الجزائر المستقلة، إذ من يومها أصبح التلفزيون مؤسسة عمومية تحت اشراف الحكومة المؤقتة الجزائرية، وكان أغلب العاملين بالتلفزيون الجزائري الفتي أمام تحدى كبير نتيجة نقص الخبرة والتجربة لديهم. وقد كان قرار استرجاع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون يندرج ضمن ارادة تصفية كل ما له علاقة بالوجود الاستعماري. وتبعا لذلك جاء المرسوم جاء المرسوم المؤرخ في 11 أوت 1963 الخاص بتنظيم الإذاعة والتلفزيون واعتبارها مؤسسة عمومية تابعة للدولة ذات طابع صناعي وتجاري، أعطيت لها صلاحية الاحتكار والنشر.

ثم جاء الأمر رقم 234 الصادر بتاريخ 9 نوفمبر 1967 ليبطل كل الأحكام الصادرة سنة 1963، حيث يعتبر نقطة تحول في قطاع الإذاعة والتلفزيون بوضعهما تحت وصاية وزارة الإعلام والثقافة. وفي سنة 1970 تخرجت أول دفعة من التقنيين والفنيين والمصورين، والتي كان التلفزيون الجزائري بأمس الحاجة إليها، اضافة إلى التكوين الذي كان يتم بالخارج.

2-المرحلة الثانية (1982-1991): وهو تاريخ صدور أول قانون للإعلام، ليتم فما بعد سنة 1986 الفصل بين المؤسسة الوطنية للإذاعة والتلفزيون لتصبح مؤسسة الإذاعة الوطنية مستقلة لوحدها عن مؤسسة التلفزيون الجزائري. وكان يجب على الدولة الجزائرية أن تهتم خاصة بالإذاعة، لما لها من أهمية كبيرة في تلك الفترة في مجتمع تسوده الأمية بنسبة كبيرة، وعملت الجزائر أيضا على توفير أجهزة الاستقبال، رغم ذلك فإنه وإلى غاية عام 1986 بقيت مناطق وخاصة الجنوبية لا يصلها البث الإذاعي ومع إنشاء مؤسسة الإذاعة الوطنية وفق مرسوم رقم 86-150 المؤرخ في

1 جويلية 1986 حيث ينص على إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وصبغة اجتماعية وثقافية،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى مؤسسة الإذاعة الوطنية.

بموجب ذلك حظيت الإذاعة الوطنية المسموعة باستقلالية تنظيمية، مالية وتقنية، مما مكنها من تطوير امكانياتها وتحسين خدماتها في مجال الخدمة العمومية. وبتحويلها إلى مؤسسة عمومية وفق ما نص عليه مرسوم أفريل 1991، أصبحت الإذاعة الجزائرية تتمتع بطابع صناعي وتجاري وتمارس مهنة الخدمة العمومية في مجال البث الإذاعي المسموع طبقا لأحكام دفتر أعباء، ينص على ضرورة إعلام المواطن بكل ما يتعلق بالحياة الوطنية الجهوية والدولية.

بالموازاة مع ذلك شرعت الإذاعة الجزائرية منذ 1991 في تنويع عرضها البرامجي، وتوسيع انتشارها الآثيرين، وهذا بإقامة شبكة الإذاعات الجهوية والموضوعاتية، لتتشكل تدريجيا منظومة الإذاعة الجزائرية وتكتمل على ما هي عليه الآن: 48 إذاعة جهوية، 4 إذاعات موضوعاتية (إذاعة الشباب، إذاعة القرآن الكريم، الإذاعة الثقافية والإذاعة الدولية).

بالإضافة إلى ثلاث قنوات رئيسية وهي: القناة الأولى: قناة وطنية تهتم بالقضايا الوطنية والقومية والدولية، وتبث البرامج الثقافية والفكرية والتربوية باللغة العربية.

القناة الثانية: قناة ناطقة باللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها، وتعنى بإحياء التراث الشعبي وتقديمه إلى الجماهير في شكل فنون شعبية، و روايات وقصص منشأنها أن تدعم التضامن الوطني.

القناة الثالثة: قناة ناطقة باللغة الأجنبية وتقدم برامج متنوعة بعدة لغات أجنبية.

وتتضمن منظومة الإذاعة الجزائرية حاليا 55 قناة إذاعية تتنوع بين ما هي وطنية، موضوعاتية وجهوية، تلتقي في الواجهة الإلكترونية "الإذاعة الجزائرية متعددة الوسائط" 48 ساعة برامجية في اليوم. كما أن 27 إذاعة تبث برامجها باللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية. ويبلغ تعددا العاملين في الإذاعة الجزائرية 3700 عامل يمثل فيه العنصر النسوي 35 بالمائة.

3-مديريات الإذاعة الجزائرية:

ابتداءا من يوم 26 نوفمبر 2001 تخضع الإذاعة الجزائرية لتنظيم داخلي يعتمد على 12 مديرية مركزية هي: -مديرية القناة الأولى.

–مديرية القناة الثانية.

–مديرية القناة الثالثة.

–مديرية إذاعة الجزائر الدولية.

–مديرية الإذاعات الموضوعاتية.

– مديرية تنسيقية الإذاعات الجهوية.

–مديرية الأرشيف ومكتبة الأغاني.

–مديرية المصالح التقنية.

-مديرية الدراسات والتطوير.

-مديرية الموارد البشرية.

-مديرية الوسائل العامة.

-مديرية المالية والمحاسبة[3].

خلاصة:

لقد عرفت الإذاعة الجزائرية مراحل تاريخية مختلفة، حيث اتسمت كل مرحلة بخصائص وميزات حسب طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها البلاد سواء في الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال، غير ما يمكن استخلاصه هو أن الإذاعة عرفت تطورا ملحوظا منذ بداية الاستقلال.

مراجع المحاضر:

[1]-ابراهيم إمام، الإعلام الإذاعي والتلفزي، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1979.

[2]-زهير احدادن، تاريخ الإذاعة والتلفزيون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

[3]-محمد شلوش، الإذاعة الجزائرية، النشأة والمسار، كتيب راديو، الإذاعة الجزائرية، ديسمبر 2014.

المحاضرة الرابعة: تاريخ ظهور التلفزيون في الجزائر

تمهيد:

أولا: لمحة عن تطور التلفزيون الجزائري

1-التلفزيون الجزائري قبل 1962

2-مرحلة الاستقلال وبداية النموذج الوطني

3-التلفزيون الجزائري بعد إعادة الهيكلة

ثانيا: التلفزيون الجزائري: التنظيم والتأسيس، البث التلفزيوني

1-تنظيم وتأسيس التلفزيون

2-تغطية التراب الوطني بالبث التلفزيوني

ثالثا: مؤسسة التلفزيون الجزائري

1-الهيكل التنظيمي للمؤسسات التلفزيونية الجزائرية

2-تأسيس البرمجة العصرية في التلفزيون

3-التطور الهيكلي والمؤسساتي للتلفزيون الجزائري

خلاصة

مراجع المحاضرة

تمهيد:

يعرف الإعلام الجزائري اليوم ومعه قطاع السمعي البصري تحولات كبيرة سواء ما تعلق بطبيعة النشاط الإعلامي في الوسائل المسموعة والمرئية، أم ما تعلق بالهياكل وعدد القنوات وخصائصها، وقد جاء هذا التحول كحتمية للتغيير الشامل الذي عرفته الجزائر عقب دستور 1989، وكذا ادراك الدولة لأهمية الدور الذي قد تلعبه الإذاعة والتلفزيون ومدى تأثيرها على الجماهير. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل حول المسار التطوري للتلفزيون في الجزائر كوسيلة سمعية_بصرية وكمؤسسة من مؤسسات الإعلامية في الجزائر.

أولا: لمحة عن تطور التلفزيون الجزائري:

1-التلفزيون الجزائري قبل 1962:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال الإذاعة والتلفزيون من التلفزيون الفرنسي RTF، حيث تأسست مصالح بث الخدمات الإذاعية بفرنسا سنة 1944، وصدر مرسوما سنة 1945 يمنح الدولة حق احتكار الخدمات الإذاعية ممثلة في الإذاعة والتلفزيون الفرنسي، وفي سنة 1959 أصبحت هذه المؤسسة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري. وقد كرست اتفاقية ايفيان تبعية الإذاعة والتلفزيون الجزائري للسلطات الفرنسية ونصت على تأجيل موضوع هذه المؤسسة إلى مرحلة لاحقة[1].

أما عن التلفزيون الجزائري الحقيقي فلم يظهر في الجزائر إلا في ديسمبر1956 إبان الفترة الاستعمارية أين أقيمت محطة بث محدودة الإرسال، وقد كانت تعمل وفق المقاييس الاستعمارية ويعد استحداثها اهتماما بالجالية الفرنسية المقيمة بالجزائر آنذاك، كما اقتصر بثها على المدن الكبرى أين أنشأت محطات إرسال ضعيفة تقدر ب 819 خط على المدى القصير موزعة على ثلاثة مراكز في العاصمة، وهران وقسنطينة[2].

أما البرامج التلفزيونية التي كانت ترتكز على قاعدة تقنية بدائية، كانت أيضا تجلب في جزء كبير منها من فرنسا وتركز على ايجابيات المستعمر مبرزة مشاهده الثقافية، وفي نفس الوقت تعمل على ابراز علاقات الهيمنة على المجتمع الجزائري وعلى نضاله السياسي ورصيده الثقافي والحضاري. ولبلوغ أهدافه عمل المستعمر الفرنسي على توسيع شبكات الإرسال التلفزيوني، لتغطية المناطق الآهلة بالمعمرين، حيث قام سنة 1958 بإنشاء مركز إرسال مجهز ب 500 واط وسط مدينة وهران، وفي سنة 1960 تم تنصيب مركز للإرسال بقمة جبل الشريعة بالبليدة، وقد كان التلفزيون حكرا على المعمرين الأوروبيين، ويرجع ذلك لعدة أسباب كإنحصار البث في الجزائر العاصمة وضواحيها، وكذا محدودية الإمكانيات، إضافة للحالة المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الحالة من مراحل تطور التلفزيون الفرنسي على اعتبار الجزائر محطة جهوية للتلفزيون المركزي بفرنسا[3].

2-مرحلة الاستقلال وبداية النموذج الوطني:

يعد يوم 28 أكتوبر 1962 يوما خالدا في ذاكرة الجزائر المستقلة، إذ من يومها أصبح التلفزيون مؤسسة عمومية تحت اشراف الحكومة المؤقتة الجزائرية، وكان أغلب العاملين بالتلفزيون الجزائري الفتي أمام تحدى كبير نتيجة نقص الخبرة والتجربة لديهم. وقد كان قرار استرجاع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون يندرج ضمن ارادة تصفية كل ما له علاقة بالوجود الاستعماري. وتبعا لذلك جاء المرسوم جاء المرسوم المؤرخ في 11 أوت 1963 الخاص بتنظيم الإذاعة والتلفزيون واعتبارها مؤسسة عمومية تابعة للدولة ذات طابع صناعي وتجاري، أعطيت لها صلاحية الاحتكار والنشر.

ثم جاء الأمر رقم 234 الصادر بتاريخ 9 نوفمبر 1967 ليبطل كل الأحكام الصادرة سنة 1963، حيث يعتبر نقطة تحول في قطاع الإذاعة والتلفزيون بوضعهما تحت وصاية وزارة الإعلام والثقافة. وفي سنة 1970 تخرجت أول دفعة من التقنيين والفنيين والمصورين، والتي كان التلفزيون الجزائري بأمس الحاجة إليها، اضافة إلى التكوين الذي كان يتم بالخارج.

أما ميثاق 76 الصادر بتاريخ 5 جويلية 1976، فقد تضمن تحديد دور وسائل الإعلام على اختلاف أشكالها نحو تحقيق هدف واحد وهو التنمية التي يحتاجها المجتمع. وبعدها جاء قانون الإعلام الأول سنة 1982 ليكرس احتكار حزب جبهة التحرير الوطني، وبالتالي الدولة لقطاع الإعلام والاتصال بما في ذلك التلفزيون حيث جاء في المادة الأولى منه:

-إن الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية يبشر بقيادة الحزب وكذا القانون على ضرورة إعلام الجماهير لأنه حق من حقوق المواطن.

-الحق في الإعلام هو حق أساسي لجميع المواطنين، وتعمل الدولة على توفير إعلام كامل وموضوعي[4].

3-التلفزيون الجزائري بعد إعادة الهيكلة:

بتاريخ 1 جويلية 1986 وبموجب الرسوم 146 أنشأت المؤسسة الوطنية للتلفزيون ENTV كمؤسسة ذات طابع اقتصادي وبصبغة اجتماعية وثقافية، عقب إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للإذاعة والتلفزيون RTA، وطبقا لهذا المرسوم تشرف مؤسسة التلفزيون على الإعلام المرئي المتعلق بالقضايا الوطنية، الجهوية والدولية، وتساهم في إنتاج برامج ثقافية، تربوية وسياسية وفقا لِمَ تقتضيه ظروف المجتمع والصالح العام وتتخذ منه وسيلة للتعريف بالمنجزات الوطنية.

يعتبر التلفزيون أهم وسيلة إعلامية داخل المجتمع، لأنه بذلك يعمل على الربط بين المجتمع والدولة، وما بين الدولة ورعاياها بالخارج، ووسيطا هاما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة في شتى الميادين، وفي هذا الإطار يمكن تلخيص بعض مهام التلفزيون:

-المساهمة في العملية التربوية بمختلف أشكالها وتحسين وتعبئة كافة المواطنين من أجل تجسيد الأهداف الوطنية والدفاع عن المصالح العليا للبلاد.

-رفع المستوى الثقافي والتعليمي للمواطنين.

-المساهمة في الترقية والتنشيط الثقافي والفني وتطوير وسائل التسلية والتنشيط الرياضي.

-جلب حصص وبرامج أجنبية وعرضها على المشاهد لإطلاعه على مختلف الثقافات والإيديولوجيات.

-تغطية كافة مناطق الوطن إعلاميا من خلال إقامة محطات جهوية للتلفزيون بمختلف مناطق الوطن.

ثانيا: التلفزيون الجزائري: التنظيم والتأسيس، البث التلفزيوني

1-تنظيم وتأسيس التلفزيون:

لقد نتم وضع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري تحت سلطة وزارة الثقافة والإعلام، فأول مرسوم إعلامي إذاعي صدر سنة 1963، وهو الخاص بتأسيس وتنظيم مؤسسة عمومية تابعة للدولة ولها طابع تجاري وصناعي. أما فيما يتعلق بالسمعي-البصري وإلى غاية 1966 فإن تغطية التلفزيون كانت تنحصر بالوسط في العاصمة وضواحيها على مدى 100 كلم تقريبا، أما بالغرب والشرق فكانت تنحصر بدينتي وهران وقسنطينة وضواحيهما

وابتداء من سنة 1966 بدأت الدولة الجزائرية في بذل مجهودات كبيرة لتقوية الإذاعة والتلفزيون، وقد تمركزت هذه المجهودات حول ثلاث نقاط:

-الزيادة الكبيرة في الميزانية.

-توسيع شبكات الإرسال.

-توفير أجهزة استقبال لكل البيوت الجزائرية.

2-تغطية التراب الوطني بالبث التلفزيوني:

بالرجوع للمخطط الرباعي الأول (70-73) فقد تم في سنة 1970 توحيد البث لكافة سكان الشمال عبر 7 مراكز إرسال، بعد أن كان سكان المناطق الشرقية والغربية يلتقطون برامج منتجة محليا في وحدتي الإنتاج التابعتين لقسنطينة ووهران.

المخطط الرباعي الثاني (74-77) في هذه الفترة حرص المخطط على تعزيز الوسائل المتعلقة بدعم عملية الإنتاج، وحرصا من الدولة على جعل التلفزيون في متناول الجميع، فقد قامت سنة 73 بإنجاز محطة جديدة بوهران، إضافة إلى توسيع محطة قسنطينة سنة 74، وهذا لدعم المحطة المركزية بالعاصمة وتخفيف الضغط عليها.

يعتبر شهر أفريل 1973 تاريخا مشهودا في حياة الجنوب الجزائري، إذ عاشت بشار ميلاد محطة بث لنشرات الأخبار المحلية، وفي فيفري 1975 تمكنت المحطة من الاتصال بالشبكات الوطنية للمواصلات وافنضمام إليها عبر القمر

الصناعي، وبتدشين المحطة 14 ببني عباس تمكن سكان أقصى الجنوب من تتبع الأحداث الوطنية والدولية عبر الشاشة الصغيرة. وقد شهد مشروع توسيع الشبكة ليشهد ما يلي:

-توحيد شبكة التلفزيون بالمنطقة الشمالية سنة 1970.

-تنصيب أجهزة الإرسال بالهضاب العليا تلمسان 1975، سعيدة 1976، الأغواط 1979، واستخدام الأقمار الصناعية بالتعاون مع البريد والمواصلات. وابتداءا من سنة 1976 أصبحت برامج التلفزيون الجزائري تلتقط في كامل المدن الجزائرية، وذلك بعد انطلاق محطة الأخضرية للمواصلات في 25 جويلية 1976.

ثالثا: مؤسسة التلفزيون الجزائري

1-الهيكل التنظيمي للمؤسسات التلفزيونية الجزائرية:

-**المديرية العامة DG:** مكلفة بالسهر على السير الحسن لمؤسسة التلفزيون ممثلة في المدير العام ومساعدين له.

-**المديرية الخاصة بالإعلام:** مكلفة باقتناء كل المعلومات الوطنية والدولية من أجل إقامة وانجاز البرامج والحصص التي تغطي الأحداث بغرض بثها للمشاهد وتتفرع إلى مديريتين:

-مديرية الأخبار المكلفة بالجرائد الخاصة.

-مديرية الأخبار المكلفة بالحصص الخاصة.

-**مديرية إنتاج البرامج:** مكلفة بإنجاز الإنتاجات السمعية-البصرية.

-**مديرية البرمجة:** مكلفة بمراقبة وتنظيم البث لكل البرامج والحصص.

-**مديرية المصالح التقنية والتجهيزات DSTE:** مهمتها استغلال وصيانة مجمل الهياكل الداخلية والتجهيزات الثابتة والمتنقلة.

-**مديرية الإدارة العامة:** مهمتها تسيير كافة الوسائل المادية والبشرية والمالية في المؤسسة وتنقسم إلى:

-**مديرية العلاقات الخارجية:** مكلفة باقتراح وتجسيد كل العقود والاتفاقيات والمعاهدات.

-**المديرية التجارية:** مهمتها إقامة علاقات تجارية أمام مؤسسات عمومية أو خاصة.

2-تأسيس البرمجة العصرية في التلفزيون:

طبقا لمقتضى قرار جانفي 1987، حيث أنشأت مديرية البرمجة بالمعنى الحديث وقد نص الفصل الثالث من المادة 12 المستمدة من القانون التنظيمي الداخلي لمؤسسة التلفزيون على ما يلي: "تولي مديرية البرمجة مراقبة جميع البرامج والحصص وتنظيمها وبثها. وبالموازاة مع تطور التلفزيون تطورت البرامج باستمرار وظهرت أشكال جديدة من

البرامج المتنوعة، والتي تهدف على اختلاف أنواعها مضمونا وشكلا على الإعلام، التثقيف، التعليم، التوجيه، التسلية والإعلان.

-أنواع البرامج التلفزيونية: -1من حيث المصدر: -البرامج الجزائرية. - البرامج الأجنبية.

2-من حيث النوع: -برامج اخبارية. –برامج روائية. –البرامج الوثائقية. –البرامج الرياضية. –البرامج الدينية. – الإشهارات والإعلانات.

3-التطور الهيكلي والمؤسساتي للتلفزيون الجزائري:

-أقسام مديرية البرمجة:

1-فسم البحث وشراء البرامج الغير وطنية والغير عربية.

2-قسم البحث وشراء البرامج العربية.

2-قسم تسيير العقود وتبادل البرامج ويضم فرعين: -فرع تسيير العقود. –فرع تبادل البرامج.

3-قسم الإحصاءات والتحليل: وينقسم إلى فرعين: -فرع متابعة البرامج. –فرع التنشيط[5].

خلاصة:

يتضح مما سبق ان التلفزيون الجزائري عرف نقلة نوعية، حيث مسه التجديد والتحديث عدة مرات على مستوى الهيكلة والتشريعات والقوانين، وما صاحب ذلك من إنتاج بفعل المعطيات الجديدة والمتجددة، غير أن هذا التجديد لم يكن في واقع المر خاضعا للتحديات التي تواجه التلفزيون بقدر ما كان خاضعا للتغيرات التي كانت السلطة ترى بضرورة احداثها. وما ينبغي التأكيد عليه اليوم هو ان الواجب الوطني والإعلامي يقتضي إعادة النظر في المعطى الثقافي حتى يستطيع مواكبة التطور السائد في العالم اليوم.

مراجع المحاضرة

[1]-Marlene Coulomb Guy, Les informations télévisées, Éditions PUF, Paris- France, 1995, p14.

[2]-اسماعيل معراف، الإعلام حقائق وأبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجامعة المركزية ببن عكنون- الجزائر، 1999، 38ص,

[3]-زهير احدادن، تاريخ الإذاعة والتلفزة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص108,

[4]-عبد الحميد حيفري، التلفزيون الجزائري واقع وآفاق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص39.

[5]-موقع التلفزيون الجزائري، 15-06-2019. www. ENTV.dz

المحاضرة الخامسة: تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الراهن

المحتويات:

تمهيد

1-المرحلة الأولى: (1962-1965)

2-المرحلة الثانية: (1965-1979)

1-إقامة نظام اشتراكي للإعلام:

2-توزيع الصحافة:

3-المرحلة الثالثة (1979-1988)

1-الوضع القانوني:

2-تنويع الصحافة المكتوبة

3-نوعية الرسالة الإعلامية

4-المرحلة الرابعة (1989-جانفي 1992)

5-المرحلة الخامسة: (1992-1998)

6-المرحلة السادسة (2000-إلى يومنا هذا)

ملخص

مراجع المحاضرة

تمهيد:

تعد الصحافة المكتوبة ظاهرة اجتماعية وسياسية، وذلك لِمَ لها من علاقة مباشرة بالحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد اجمع الكثير من الباحثين والدارسين لتاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر ما بعد الاستقلال، إلى تقسيم تاريخ الصافة إلى عدة مراحل. غير أنه وللتذكير أن الصحافة المكتوبة في الجزائر لم تنطلق من الفراغ، وإنما كان لها إرث سابق عن هذه المرحلة، وهو الصحافة المكتوبة في الجزائر في الفترة الاستعمارية بنوعيها أي: الصحافة الكولونيالية والصحافة الجزائرية باختلاف توجهاتها ومشابها السياسية والإيديولوجية في الفترة الاستعمارية.

1-المرحلة الأولى: (1962-1965):

تميزت هذه المرحلة بعدة مميزات والتي يعد من أبرزها استمرار ظهور بعض الصحف الفرنسية بالجزائر، ويرجع ذلك إلى أن اتفاقيات إيفيان من بين ما نصت عليه هو بقاء بعض الصحف الفرنسية تمارس مهنتها بالجزائر. فهذه الصحافة الاستعمارية وإن كانت قد بدلت رسالتها الاستعمارية وعوضتها برسالة أخرى تعترف باستقلال الجزائر وتعترف بوجود أمة جزائرية غير الأمة الفرنسية، وتقوم بتغطية تكاد تكون موضوعية لنشاط الحكومة الجزائرية المستقلة ولنشاط الجزائريين بصفة عامة، فهي رغم هذا التغير الهام، كانت دائما تمثل الوجود الفرنسي في الجزائر، وبقيت كذلك متمسكة بما يجري بفرنسا وبتغطية النشاط السياسي الفرنسي.

وقد كان النشاط الصحفي مكثفا نوعا ما في هذه المرحلة، حيث تم احصاء خمسون صحيفة ما بين صادرة حديثا ومستمرة من ما قبل الاستقلال، منها 12 صحيفة استعمارية، ومنها اثنتان جزائريتان صدرتا قبل الاستقلال وهي "المجاهد" باللغة العربية وبالفرنسية، ومنها 36 جزائرية جزائرية صدرت كلها ما بين 5 جويلية 1962 و19 جوان 1965 يوجد من بينها 6 تابعة للخواص. غير أنه ما يميز هذه الصحف أن جلها كان يصدر دوريا نظرا لقلة تجربة الجزائريين في الصحافة اليومية. كما أن الصحف التي كانت تتمتع بالملكية الخاصة استمرت إلى غاية 1966، وقد كانت ناطقة باسم تيارات وإيديولوجيات أصحابها.

وما يميز هذه المرحلة أيضا هو هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على الساحة الإعلامية. كما توصف هذه الفترة بالغموض، حيث لجأت السلطة الجزائرية إلى اصدار يوميات جزائرية لتعوض الصحف الاستعمارية، وكانت أول جريدة يومية صدرت حينها في 19 سبتمبر 1962 بالفرنسية تحت اسم "الشعب Le peuple" ثم تلتها يومية "الشعب" الوحيدة الناطقة بالعربية، والتي أنشأت في 11 ديسمبر 62، وبعد ذلك صدرت يوميتان جهويتان بالفرنسية الأولى بوهران في مارس 63 بعنوان "الجمهوريةLa république" والثانية في سبتمبر 63 بعنوان "النصر La victoire" بقسنطينة. كما أصدرت الحكومة أسبوعية جديدة بالفرنسية بعنوان "الثورة الإفريقية La révolution africaine" في 2 فيفري 63، ومجلة الجيش الشهرية في جانفي 63 صدرت هي الأخرى بالفرنسية ثم بالعربية في مارس 64، إضافة إلى مجلات متخصصة أخرى مثل "الشهاب" و"المعرفة" وغيرها.

ومن النتائج الظرفية لهذا التأميم أن الحكومة تمكنت من إنشاء يومية أخرى بقسنطينة وهي جريدة "النصر" الناطقة بالفرنسية التي أخذت مكان "La dépêche de Constantine" واستقرت في مقرها واستولت على مطابعها، كما أعطيت مطابع "L'écho d'Oran" لجريدة الجمهورية التي أصبحت تتمتع بوسائل مادية قوية وفعالة في ذلك الوقت. وقد صدرت اليوميات الوطنية في 18 سبتمبر بعناوين عريضة في الصفحة الأولى تخبر بقرار التأميم، والذي ينص على أن هذه الجرائد تذكرنا بالعهد الاستعماري وأن وجودها لا يتلاءم مع السيادة الوطنية رغم موقفها الحالي المعتدل[1].

2-المرحلة الثانية: (1965-1979):

تبدأ هذه المرحلة بتغيير كبير في المجال سياسي وإعلامي، ولقد أدت الحوادث المفاجئة (الانقلاب العسكري) إلى اختفاء جريدة "Alger républicaine" وهي اليومية الخاصة الأخيرة، وإلى توقيف جريدة "Le peuple" وتعويضها بجريدة جديدة وهي "El moudjahid" باللغة الفرنسية، ولم يقع تغيير آخر بالنسبة للجرائد التي أسستها الحكومة الجزائرية. ويعتبر اصدار جريدة "المجاهد" بالفرنسية حدثا إعلاميا هاما لأن اللغة الفرنسية كانت هي اللغة المنتشرة أكثر وهي المسيطرة على الوضع الإعلامي والثقافي، ولأن جريدة "المجاهد" أخذت تلعب دورا هاما ومتزايدا في المجال الإعلامي بحيث أصبحت لوحدها تمثل الصحافة المكتوبة في الجزائر نظرا لحجم سحبها والذي وصل إلى (100900) نسخة سنة 1970.

1-إقامة نظام اشتراكي للإعلام: منذ الاستقلال تبنت السلطة السياسية في الجزائر النهج الاشتراكي، غير أن الانطلاقة الفعلية لهذا التوجه كانت في المرحلة الثانية، أي منذ سنة 65 عندما استولى العقيد هواري بومدين على السلطة، وقد انعكس هذا التوجه على الحقل الإعلامي مثل بقية المجالات الأخرى. وقد انعكس هذا التوجه على المجال الإعلامي، وقد بدأ بإلغاء الصحافة الخاصة وكذلك في توجيه الصحافة الحكومية والحزبية لتصبح آداة من الأدوات التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها، والفرق بين صحافة الدول الغربية والرأسمالية والصحافة في البلدان الاشتراكية، هو أن الصحافة في الأولى تراقب عمل الحكومة وتنفيذها وتعارضها أحيانا، أما صحافة المنطقة الثانية فهي تقف دائما بجانب الحكومة تضخم أعمالها الإيجابية وتخفي أعمالها السلبية وتسترها.

ففي 16 نوفمبر 1967 صدرت قوانين تجعل من اليوميات ذات الطابع الصناعي والتجاري وتجعل من مدير هذه المؤسسات صاحب الحق المطلق في التسيير الإداري والمالي بعد أن جعلته تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه السياسي والإعلامي. وفيما يخص الملكية إلغاء الملكية الخاصة فإن هذا النظام وضع في الجزائر بصفة تدريجية تكاد تكون لا شرعية، وذلك لعدم وجود قانون عام يضبط هذه الوضعية ةيميز حدودها، بل من الناحية القانونية فالوضع يسمح لكل مواطن أن يصدر جريدة دون ان يتعارض مع القانون وله الحق في ذلك، غير أن هذا الحق يبقى بلا جدوى ولا معنى مادام أنه لم يكن مصحوبا بالحق في توزيع هذه الجريدة، لأن الحكومة قد سارعت إلى اتخاذ اجراءات ضرورية لجعل توزيع الصحافة تحت رقابتها، ففي سنة 1966 قامت بتأميم شركة "هاشيت"

التي كانت تتولى توزيع الصحافة في الجزائر وخاصة الأجنبية منها وأسست الشركة الوطنية للنشر والتوزيع SNED وحولت لها حق احتكار النشر والتوزيع.

2-توزيع الصحافة: تمثل نوعية توزيع الصحافة أهم المشاكل التي تعاني منها الصحافة في الجزائر، فقد كانت سيئة منذ البداية لأن شبكة التوزيع الموجودة كانت قد وضعتها السلطات الاستعمارية قبل الاستقلال لتلبية احتياجات الجالية الفرنسية في الجزائر، لذلك كان التوزيع يتبع خطا معروفا، جزء منه كان يتجه إلى الشرق والجزء الأخر إلى الغرب، وخطا صغيرا يذهب إلى الجنوب. فبعد الاستقلال بقي التوزيع يمشي على هذا المنوال تقريبا، ومع تجميد الصحافة في المرحلة الثانية لم يظهر الاعتناء بتحسين هذه الشبكة إلا مع بداية 1977، ففي سنة 76 كانت شبكة التوزيع تغطي فقط 280 بلدية من بين 704 بلدية موجودة بالجزائر، وهي نسبة ضعيفة جدا، أما سنة 77 فبدأ الوضع يتغير، ففتحت محلات جديدة للبيع في عدد كبير من البلديات، بلغ عددها 1182 محلا موزعة على 578 بلدية، وبذلك أصبحت شبكة التوزيع تغطي أكثر من 50% من البلديات، وقد تواصلت الجهود سنتي 78 و79 مما أدى إلى تزايد في المبيعات اليومية، وهناك أرقام توضح لنا ذلك، ففي سنة 69 كان مجموع السحب الذي تقوم به اليوميات الجزائرية يبلغ 155100 نسخة، وإلى غاية 1975 لم يرتفع إلا بحوالي 70 ألف نسخة، أي أنه بلغ 227500 نسخة، وقد بلغ 430 ألف نسخة في 1980، وقد كان أثر إيجابي لتحسين شبكة التوزيع، كما ان ارتفاع نسبة التوزيع كانت مرتبطة بتزايد عدد السكان وتراجع نسبة الأمية في الجزائر[2].

3-المرحلة الثالثة (1979-1988):

تبدأ هذه المرحلة بانعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، إذ ولأول مرة يوافق على لائحة خاصة بالإعلام، مما يؤكد بأن المشكل الإعلامي أصبح من بين المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجزائر، ومن اهتمامات القيادة السياسية في البلاد بعد أن نوعا من الإهمال في المرحلة الثانية. فقد أصبح الحزب والسلطة السياسية يهتمان بصفة كلية بهذا المجال بعدما أصبح الإعلام محتكرا كليا من طرف الدولة، ولذلك حاولت السلطة ان تحرك هذا القطاع بعد أن عرف جمودا في المرحلة السابقة، وقد تمثل هذا الاهتمام في ثلاث نقاط رئيسية:

1-الوضع القانوني: حيث عرفت هذه المرحلة نشاطا كبيرا في توضيح الوضع القانوني للإعلام، فإن السلطة السياسية أصدرت ثلاثة نصوص يمكن اعتبارها كقاعدة أساسية للنشاط الإعلامي في الجزائر، ففي جانفي 1979 وافق المؤتمر الرابع على لائحة خاصة بالإعلام، وفي سنة 1982 ظهر قانون الإعلام وفي جوان من نفس السنة خصصت دورة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني للسياسة الإعلامية ووافقت على تقرير شامل يحدد هذه السياسة.

2-تنويع الصحافة المكتوبة: حيث جهزت اليوميات الموجودة بأجهزة وعصرية وملائمة، فقد قدمت سندات مالية لجريدة "المجاهد" لتصل لطبع 100 ألف نسخة بعدما كانت تعاني من قدم العتاد والأجهزة، كما ان

جريدة "الشعب" تحصلت على اعانة مما مكنها من تغيير مقرها وتجديد عتادها، وكذلك بالنسبة لباقي الصحف التي استفادت كلها من اعانات ومساعدات. كما تم التركيز على تنويع الصحافة من خلال اصدار صحف جهوية وصحف متخصصة حتى تدخل حركية جديدة على الوضع الإعلامي للصحافة المكتوبة، ومن ذلك اصدار يوميتين مسائيتين وهما (L'horizon) بالفرنسية و "المساء" بالعربية سنة 1985، إضافة لإصدار الصحف المتخصصة مثل "المسار المغاربي" بالفرنسية والعربية وبعض المجلات الأخرى في مجال الاقتصاد والرياضة.

3-نوعية الرسالة الإعلامية: إن سر تطور الصحافة المكتوبة يكمن في نوعية الرسالة التي تحملها وفي العلاقة التي تنشأ بينها وبين قرائها، وهو ما يعبر عنه بمصداقية الصحافة. ولا يمكن الحديث عن هذه المصداقية إلا بإقامة إعلام موضوعي، أي وجود ثقة بين الصحافة وقرائها، ولكن هذه الممارسة صعبة نوعا ما نظرا للتقاليد الموجودة وتتطلب من الصحفي النزاهة والقدرة على التمييز بين ما يجب نشره وما لا يجب نشره، كما تتطلب من المواطنين سواء كانوا مسؤولين أم لا أن تكون لهم الشجاعة لتحمل النقد النزيه والإعتراف بالغلطة إن كانت والرد بكل نزاهة على ما يبدو غير صحيح ومزيف[3].

4-المرحلة الرابعة (1989-جانفي 1992):

كانت أحداث أكتوبر 1988 نقطة تحول في الساحة السياسية عموما والإعلامية على وجه الخصوص، حيث فتحت المجال أمام حرية التعبير، فتعددت بذلك الصحف والمجلات، وظهرت الصحافة المستقلة، ولكن في حدود معينة وهذا ما يفسر التعايش الذي ساد ما بين هذه الصحف والسلطة السياسية آنذاك. وهكذا أصبحت الساحة الإعلامية تعج بالعناوين الصحفية باختلاف توجهاتها ولغاتها، وأصبح لدى القارئ الجزائري عدة اختيارات، حيث أن هذا التنوع أدى إلى التنوع في الأخبار والمقالات سواء كانت سياسية، اقتصادية، ثقافية ورياضية، كما تحررت الصحافة المستقلة من أحادية الخطاب الأحادي الرسمي الذي كان يركز فقط على الأحداث الرسمية الإيجابية ويتغاضى عن الأحداث السلبية.

إن الاصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر من خلال الانتقال إلى التعددية سمحت لاحقا لصحافة المعارضة ان تظهر بصفة علنية وبقوة بعد أن كان البعض منها يعمل في اطار السرية، ولذلك شهدت الساحة الإعلامية ظهور عدد هائل من الصحف الحزبية والمستقلة، وقد تجاوزت أكثر من 300 جريدة يومية وأسبوعية. غير أن هذا النجاح كان نجاحا مؤقتا وذلك نظرا لعدة أسباب أبرزها مشكلة التموين ورغم أن هذه مشكلة تقنية يتعلق البعض منها باستيفاء مستحقات المطابع وأجور الصحفيين والعاملين إلا أن لها وجه آخر سياسي بحت مرتبط بالجهات الخفية التي ستمول هذه العناوين الناشئة وتستغل أزمتها المالية لتوجه خطها الصحفي وتصبغها بلونها السياسي. غير أن هذه المرحلة تبقى من أحسن المراحل التي عرفها المجال الصحفي في الجزائر مقارنة بالمراحل السابقة وحتى اللاحقة[4].

5-المرحلة الخامسة (1992-1998):

عرفت الجزائر في هذه المرحلة بإقرار حالة الطوارئ ودخول الجزائر فترة حساسة وخطيرة من تاريخها المعاصر، على إثر إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التعددية في 9 جانفي 1992، وقد تم تجميد العمل بالدستور وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990. وقد تأثر قطاع الإعلام سلبا بإقرار حالة الطوارئ، ففي هذه السنة بالذات أقدمت الحكومة على حل المجلس الأعلى للإعلام، ليفتح بذلك الباب واسعا أمام مضايقات واسعة على الصحافة.

إن التراجع الرسمي عن القوانين التي أقرت حرية الصحافة فيما سبق، كان بحجة صعوبة المرحلة وخطورة الوضع الأمني، وهو الوضع الذي لم يستثني أسرة الصحافة التي فقدت عشرات الصحفيين، وفي مختلف البيانات التي كانت تعقب كل اغتيال، يشيد الخطاب الرسمي بتضحيات الصحفيين. وأمام هذه الوضعية الصعبة وجد الصحفيين أنفسهم بين مضايقات السلطة والعتف والاغتيال من طرف الإرهاب، أو بتعبير آخر وجد الصحفي نفسه بين مطرقة الإرهاب وسندان السلطة. وتعتبر هذه المرحلة من أحلك المراحل التي عرفها قطاع الصحافة والإعلام في الجزائر[5].

6-المرحلة السادسة (2000-إلى يومنا هذا):

يمكن القول أن العصر الذهبي للصحافة الجزائرية يمتد من 2000 إلى 2009 من الناحيتين الكمية والنوعية، حيث ارتفعت الصحف اليومية من 31 يومية سنة 2000 إلى 43 يومية سنتي 2002 و2006 إلى 52 يومية في 2007 و68 يومية سنة 2008 لتصل إلى 80 يومية سنة 2009، كما ارتفع سحب الصحف من مليون و310 ألاف نسخة سنة 2000 إلى مليونين و700 ألف نسخة سنة 2009، وارتفعت الدوريات من 41 دورية سنة 2000 بسحب يصل إلى 81 ألف نسخة إلى 69 دورية سنة 2009 بسحب يصل إلى أكثر من مليون نسخة، مقابل تحسن نسبي للأوضاع المعنية للصحفيين، لكن خلال هذه الفترة تمكن بعض الناشرين مثل صحيفة "الوطن" و"الخبر" من التحول إلى مؤسسات اقتصادية كبرى تخضع لمصلحة الضرائب الكبرى، وتطورت المؤسسات إلى حد تأسيس شركات للطباعة والنشر والتوزيع والإشهار والخدمات الدعائية، ورغم ذلك لا زالت العلاقة في بعض الأحيان تتوتر بسبب المتابعات القضائية ضد الصحفيين. كما تميزت هذه الفترة بصدور قانون جديد للإعلام سنة 2012[6].

ملخص: مما يمكن ان نخلص إليه هو أن الساحة الإعلامية والصحفية في الجزائر وخاصة الصحافة المكتوبة منها قد مرت بعدة مراحل تاريخية وتنظيمية، غير ان الشيء الملاحظ أن هذه التحولات والتغيرات التي عرفتها الصحافة المكتوبة كانت مرتبطة بالظروف السياسية لكل مرحلة من هذه المراحل.

مراجع المحاضرة:

[1]-زهير احدادن، تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص-ص122-128.

[2]-نفس المرجع، ص-ص129-135.

[3]-نفس المرجع، ص-ص135-140.

[4]-فاتح لعقاب، صحافة القطاع الخاص المكتوب في الجزائر، 1990-2009، مجلة دراسات اجتماعية، العدد السابع، جانفي-جوان، 1998.

[5]-نفس المرجع، ص145.

[6]-نفس المرجع، ص122.

المحاضرة السادسة: القوانين المنظمة للمجال الإعلامي في الجزائر

المحتويات:

تمهيد

1-الإرث التشريعي الاستعماري

2-ظهور اول قانون للإعلام(1982

3-صدور قانون 1990

4-القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012

خلاصة

مراجع المحاضرة

تمهيد:

إن التطور الذي عرفه مجال الإعلام والاتصال عموما والصحافة المكتوبة على وجه الخصوص، أملى على الدولة أن تسن قوانين ومراسيم تشريعية لمواكبة هذا التطور ولتنظيم هذا القطاع، ولذلك شهد قطاع الإعلام العديد من القوانين والتشريعات المنظمة والمؤطرة له.

1-الإرث التشريعي الاستعماري:

إن الوضع القانوني للإعلام في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال فالحكومة الجزائرية لم تصدر قانونا تشريعيا جديدا خاصا بالإعلام، لا في الأيام الأولى للاستقلال ولا في المرحلة الأولى (1962-1965)، بل صدر قانون في 31 ديسمبر 62 ينص على "أنه يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية". وبما أن النشاط في الميدان الإعلامي في البداية لم يعتبر مسا بالسيادة الوطنية، فإن القوانين الإعلامية السابقة بقيت سارية المفعول وبالأخص قانون 1881 والقوانين الإضافية التابعة له. وكان هذا القانون يسمى قانون "حرية الصحافة" وينص على الحرية المطلقة في النشاط الصحافي، وينص كذلك على الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة. وما وجود الصحافة الاستعمارية إلا تطبيقا لهذا القانون، وهذه الحرية لا يتمتع بها الفرنسيون وحدهم ولكن كذلك الجزائريون المسلمون، حيث بادر بعض الجزائريين مباشرة بعد الاستقلال إلى اصدار صحف خاصة والتي استمرت حتى سنة 1966.

وما يميز المرحلة الأولى من الاستقلال هو اتخاذ مجموعة من القرارات الرئاسية الخاصة بتنظيم وتطوير وكالة الأنباء الجزائرية، ففي أوت وسبتمبر 1963 اتخذت قرارات رئاسية تنظم هذه الوكالة بكيفية منطقية وتخول لها حق احتكار توزيع المعلومات الإخبارية في جميع تراب الجمهورية الجزائرية. وفي 15 أفريل 1964 أصبحت هذه الوكالة تعمل باستمرار 24 ساعة في اليوم. كما شهدت هذه الفترة مجموعة من القرارات الخاصة بتأميم الكثير من الجرائد والصحف، حيث قررا المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في 17 سبتمبر 63 تأميم ثلاث يوميات وهي " La dépêche D'Algerلا ديباش دالجيري" و"La dépêche de Constantine لا ديباش دو كونستونتين" و" L'écho D'Oranليكو دورون".

وباعتبار السلطة السياسية في الجزائر قد تبنت النظام الاشتراكي فكان من البديهي أن ينعكس هذا التوجيه على قطاع الإعلام، والذي تمثل في الغاء الملكية الخاصة لوسائل الإعلام وتوجيه الصحافة المكتوبة. ففي 16 نوفمبر 1967 صدرت قوانين تجعل من اليوميات والإذاعة والتلفزيون مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه الإعلامي والسياسي. لذلك لم يعرف قطاع الإعلام قوانين وتشريعات خاصة به إلا في المراحل اللاحقة[1].

2-ظهور اول قانون للإعلام (1982):

صدر أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة بتاريخ 6 فيفري 1982، والذي يعتبر وجها شكليا من أوجه التحول التي عبرت عنه القيادة السياسية الجديدة في البلاد. وفي جوان من نفس السنة خصصت دورة من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني للسياسة الإعلامية ووافقت على تقرير شامل يحدد هذه السياسة، فهذه النصوص الثلاثة توضح الوضع القانوني للإعلام ويمكن تلخيص هذا الوضع الجديد في التوجهات الثلاثة الكبرى:

-يعد الإعلام قطاعا استراتيجيا له مساس بالسيادة الوطنية.

-كما تنص المادة الثانية على أن حرية الصحافة مضمونة في اطار إيديولوجية الدولة.

-إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، وفي الحقيقة فإن قانون الإعلام يفرق بين نوعين من الوسائل الإعلامية، فالنوع الأول خاص بالوسائل التي تنشر الأخبار العامة مثل اليوميات والأسبوعيات، وهذا النوع ملك للدولة تحتكره بصفة كلية، والنوع الثاني خاص بالدوريات المتخصصة، وهنا يمكن وجود ملكية خاصة بعد الحصول على رخصة من طرف الوزارة الوصية.

-توحيد التوجه السياسي في الميدان الإعلامي موكل لحزب جبهة التحرير الوطني.

-إعطاء الصيغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية عوضا عن الطابع الصناعي والتجاري الذي تتمتع به المؤسسات الإعلامية حاليا، غير أن هذه الصبغة لم تحدد بشكل واضح.

-تحديد حقوق وواجبات الصحافيين بصفة أدق من ذي قبل مع التأكيد على أن للصحافي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات والإطلاع عليها تحت رعاية السلطات وحمايتهم أثناء القيام بمهامهم الصحفية، وعلى الصحافي أن يتحرى الصدق ويتجنب الكذب والتزوير والغش، وأن لا يستعمل وظيفته لأغراض شخصية.

-تلح هذه النصوص على أن الإعلام حق للمواطن يجب أن يتمتع به كما له الحق في المدرسة والحق في العمل. ومعنى حق المواطن في الإعلام هو أن تقوم وسائل الإعلام بإشعاره بكل ما يجري في البلاد سواء كان ايجابيا او سلبياز

هذه هي الخطوط العريضة التي يمكن استخراجها من الوضع القانوني الجديد للإعلام، فهي وإن كانت في الغالب نظرية لم تدخل في حيز التطبيق، فهي جديرة بأن تخلق ديناميكية جديدة تدفع بالإعلام والصحافة المكتوبة إلى التقدم والتطور نحو ممارسة تمكن الوسائل الإعلامية من القيام بمهامها الإعلامية[2].

3-صدور قانون 1990:

تعد أحداث أكتوبر 1988 منعرجا تاريخيا حاسما في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث انبثق عنه دستور فبراير 1989 والذي اقر بالتعددية الحزبية والإعلامية وأقر حرية الرأي والتعبير، وهذا ما استدعى لإصدار تشريعات وقوانين

لمواكبة هذه التحولات والتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي والإعلامي، ومن بين القوانين التي تم استصدارها قانون إعلام جديد يتوافق ويتناسب مع هذه المستجدات.

فصدور القانون الخاص بالإعلام كان في الثالث من أفريل 1990 تماشيا مع الدستور الجديد للبلاد الذي فتح مجال التعددية السياسية والحزبية طبقا للمادة 40 التي نصت على: "حق إنشاء اللجمعيات ذات الطابع السياسي" والتي تضمنت منطقيا التعددية الإعلامية، لكن سبق القانون منشورا حكوميا بتاريخ 19-03-1990، جسد بداية التعددية والاستقلالية للصحافة. هذا التحول المفروض في الواقع أدى إلى تغيير قانون الإعلام، ففي 3 أفريل 1990 صدر قانون جديد رفع احتكار السلطة لملكية وسائل الإعلام. وجاء في المادة 33 منه ما بفصل بين الاتجاهات النقابية والسياسية للصحفي وعمله في الهيئة سواء كانت عمومية أو خاصة وهو في حد ذاته تطورا نوعيا لنظرة السلطة إلى الصحفيين.

كما أعطت الصحفي الحق في رفض أي تعليمة تحريرية تأتي من خارج المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها، لكنه من جهة أخرى أوجب عليه احترام اخلاقيات المهنة، ويترتب عن ذلك احترام الحقوق الدستورية للمواطن والحريات الفردية والامتناع عن القذف والوشاية من خلال التحلي بالصدق والموضوعية في عرض الأخيار والتعليق عليها وعدم التنويه بالعنف والعرقية. ولم يعد ينظر للصحفي على أنه مجرد موظف مناضل في جهاز السلطة وإنما أصبح بحكم هذا القانون حرا ومسئولا في نفس الوقت.

وقد نصت المادة 14 من قانون الإعلام على أن:" اصدار نشرية دورية حر"، وعملا بهذا القانون بادرت الحكومة بإجراء تدبير ترمي إلى تجسيد حرية الإعلام، فقامت بإلغاء وزارة الإعلام وتعويضها بهيئة أخرى أكثر مصداقية أطلق عليها اسم "المجلس الأعلى للإعلام" الذي نصب في جويلية 1990 وحسب ما عرفته المادة 59 من قانون 07/90 فهو: "سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وحددت صلاحيات هذا المجلس على أنه لا يقوم بالتوجيه ولكنه يحرص على الممارسة الفعلية لحرية الإعلام"[3].

4-القانون العضوي المتعلق بالإعلام (2012):

جاء هذا القانون في إطار الاصلاحات التي مست العديد من القطاعات في سبيل ترسيخ العملية الديمقراطية، أو ما يعرف "بالديمقراطية التشاركية"، حيث تهد هذه الاصلاحات الخطوة الثانية بعد رفع حالة الطوارئ في فيفري 2011. فبعد أشهر من عرض مسودة المشروع التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بالإعلام لسنة 2011 وبعد مصادقة البرلمان بالأغلبية الساحقة على نص القانون العضوي الجديد، صدر القانون رقم 12-05 المتعلق بالإعلام في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 جانفي 2012 وهو أول قانون عضوي خاص بالإعلام في الجزائر تضمن 133 مادة موزعة على 12 بابا.

مقارنة بالقانون السابق لسنة 1990، فإن هذا القانون تضمن نوعا جديدا من الإعلام وهو "الإعلام الإلكتروني وذلك في خطوة أولى للمشرع الجزائري من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع، إضافة إلى

تخصيص حيز لممارسة النشاط السمعي البصري، إلى جانب كثير من الإضافات التي جاءت لتنظيم القطاع بعد أكثر من عقدين من الزمن على تجربة التعددية التي عرفتها الجزائر في مجال الإعلام لا سيما المكتوب منه.

ومن بين المضامين الجديدة التي جاء بها القانون العضوي للإعلام، هز ما تضمنه الباب الثالث، حيث خصص لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة والتي عرفتها المادة 40 بأنها: "سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي". كما خصص هذا القانون بابا كاملا بفصلين يحدد وينظم ممارسة نشاط السمعي البصري، ومن بين هذه المواد نذكر المادة 58 والتي عرفت نشاط السمعي البصري بأنه: "كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور او فئة منه عن طريق اللاسلكي، أو بث اشارات أو علامات أو أشكال مرسومة أو صور او أصوات أو رسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة".

أما الإعلام الإلكتروني الذي ورد لأول مرة في قانون الإعلام فقد احتواه الباب الخامس من القانون من خلال ستة مواد، جاء في مجملها تعريفه بالدرجة الأولى إلا أن التعريف لم يكن واضحا من الناحية القانونية، فمثلا نجد أن الصحافة الإلكترونية في مفهوم هذا القانون يقصد بها كل خدمة اتصال مكتوب عبر الأنترنت موجهة للجمهور أو فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ويتحكم في محتواها الافتتاحي نص المادة 67، ولم يستثن من الوسائل الإلكترونية ما تعلق بخدمة السمعي البصري عبر الأنترنت، فقد جاء في المادتين 69 و70: كل خدمة اتصال سمعي بصري عبر الأنترنت (واب تلفزيون، واب إذاعة) موجهة للجمهور او فئة منه، وتنتج وتبث بصفة مهنية من قِبَل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ويتحكم في محتواها الافتتاحي" نص المادة 30[4].

-خلاصة:

إن التطور الذي حصل في قطاع الإعلام والاتصال وما صاحبه من تحولات وتغيرات هو الذي استدعى وتطلب صدور عدة قوانين وتشريعات لتنظيم وتسيير ومواكبة هذا التطور، ونظرا لتداخل السياسي مع الإعلامي فإن معظم القوانين التي صدرت في المجال الإعلامي كانت خاضعة للمنطق السياسي أكثر مما استدعتها الضرورة الإعلامية وخاصة ونحن في عصر المعلوماتية.

-مراجع المحاضرة:

[1]-زهير احدادن، تاريخ الإذاعة والتلفزيون الجزائري، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

[2]-رمضان بوجمعة، هوية الصحفي من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 17، جانفي-جوان 1998.

[3]-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون الخاص بالإعلام، أفريل 1990.

[4]-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون العضوي المتعلق بالإعلام، 2012.

المحاضرة السابعة:

واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجتمع الجزائري

المحتويات:

تمهيد

1-تعريف الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت

2-استخدمات الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت وفقا لتصنيفها

1-الممارسات السياسية

2-التسلية وممارسة الهوايات

3-التسويق والإعلان

4-الخدمات الطبية

3-خصائص الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت

1-الصفحات

2-كثافة الارتباط

3-التشاركية والتفاعلية

4-الحضور الدائم غير المادي

5-الهوية الرقمية أو المواطنة الرقمية

4-المجال الإعلامي لاستخدام الفايسبوك

خلاصة

تمهيد:

منذ بدايتها الأولى ظلت الأنترنيت وسيلة للبحث العلمي وللقاء الناس بعضهم ببعض، لكن في السنوات الأخيرة نما التفاعل بين مستخدمي الشبكة بشكل كبير، الأمر الذي ولد جيلا جديدا من المواقع الإلكترونية، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة ما يسمى بمواقع الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت، وهي ناتج طبيعي نشأ لإحتياج الأفراد إلى وجود علاقات إنسانية فيما بينهم وفتح المجال للحوار التفاعلي بشكل متطور وواسع وإعادة العلاقات بين الأفراد، سواء كانوا زملاء مدرسة أو جامعة أو لهم صلة ما ببعض، وتعد مواقع الشبكات الاجتماعية من أكثر المواقع التي يستخدمها الإنسان لِمَ لها من مميزات وانتشار وتفاعل، تستخدم للتعبير الحر عن ما يراه الإنسان لرصد أفكاره بصفة مستمرة وتقاسمها مع الآخرين أو تشجيع فكر معين أو رأي معين. إن الشيء المؤكد أن مواقع الشبكات الاجتماعية أحدثت انقلابا واستقطبت اهتماما للملايير من البشر، كما أنها فرضت وجودها في العالم، فهي أيضا حاضرة في حياة ويوميات المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات.

1-تعريف الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت:

يرى (لوي سارج رايل دال سارت Louis serge Real Del Sarte) في كتابه الشهير "الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت Les réseaux sociaux sur internet" بأنها تمثل نتيجة لتطور الأنترنيت، لذلك تعتبر SNS ظاهرة جديدة بعد ظهور الأنترنيت والواب.

تعرفها (دانا بويد Danah Boyd) بأنها مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الأنترنيت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب، أو ما يعرف باسم ويب 2.0 تتيح التواصل ما بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمامات مشتركة أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة ...)، كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض. تعتمد هذه الشبكات بالدرجة الأولى على مستخدميها على تشغيلها وتغذية محتواها.

سميت "اجتماعية" لأنها أتت من مفهوم "بناء مجتمعات" بهذه الطريقة يستطيع المستخدم التعرف على أشخاص لهم اهتمامات مشتركة أثناء تصفح الأنترنيت، والتعرف على المزيد من المواقع في المجالات التي تهمه، وأخيرا مشاركة هذه المواقع مع أصدقائه وأصدقاء أصدقائه. هذه الشبكات ظهرت قبل انطلاق تطبيقات الويب 2.0 لِمَ لها من نفس التطبيقات والإمكانيات.

يمكننا أن نخلص من خلال التعاريف السابقة، إلى أن الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت هالم افتراضي جديد ظهر بفضل الجيل الثاني للأنترنيت (ويب 2.0)، تتيح التواصل بين أفراد العالم لتقاسم اهتماماتهم وانشغالاتهم على اختلاف أنواعها، وذلك عن طريق إنتاج محتواها وتغذيته من خلال استغلال امكاناتها (الصوت، الصورة، النص ...)، ومن أشهر هذه المواقع اليوتوب Youtube والتويتر Twiter والفايسبوك Fecebook كأكبر شبكة اجتماعية على الأنترنيت من حيث الاستخدام والشهرة وخاصة لدى الشباب[1].

2-استخدمات الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت وفقا لتصنيفها:

من بين ما تتيحه مواقع التواصل الاجتماعي أنها تسمح باتصال الأفراد فيما بينهم وما بين أصدقائهم وعائلاتهم، وذلك لِمَ تتيحه من خلال الاستمرارية في الاتصال الدائم والفوري مع مختلف أفراد الأسرة والأصدقاء.

1-الممارسات السياسية: حيث أصبحت مواقع شبكات التواصل الاجتماعي تشكل الفضاء الذي يقوم فيه المستخدم بالمشاركة السياسية عن طريق إبداء آرائه وتوجهاته ومختلف الممارسات، كعملية الإستفتاء حول الكثير من القضايا.

2-التسلية وممارسة الهوايات: فمواقع شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت تشكل المتنفس الذي يقوم من خلاله المستخدم بقضاء وقت فراغه من خلال مختلف مواقع الألعاب والتسلية، بالإضافة إلى ذلك أصبحت هذه الأخيرة تتيح للفرد إمكانية اشتراكه في نفس اللعبة مع أفراد أخرين وبشكل مباشر، ومن جهة أخرى أصبحت تشكل البيئة التي يقوم من خلالها المستخدم بممارسة مختلف هواياته واهتماماته.

3-التسويق والإعلان: حيث أصبحت مختلف المؤسسات الاقتصادية تعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل الترويج والدعاية لمختلف منتجاتها عن طريق الومضات الإشهارية المتنوعة، كما أصبحت توفر المحيط الذي تقوم من خلاله بمختلف العمليات التسويقية.

4-الخدمات الطبية: حيث تتيح مختلف الصفحات المتعلقة بالإرشادات والنصائح الطبية (الطب عن بعد، الطب البديل...)، وتتعدد استخدامات مواقع الشبكات الاجتماعية حسب طبيعة المستخدم والإشباعات التي يسعى إلى تحقيقها، سواء كانت معرفية، نفسية، اجتماعية، ثقافية أو غيرها[2].

3-خصائص الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت:

ساهم اختراع الشبكات والانتصار لهذا الإنجاز التقني الكبير، في انعكاس قواعد حرية الرأي والتعبير، وتدعيم الفكر الديموقراطي وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم والأفكار السياسية والاجتماعية التي انتشرت وتكونت حولها التشكيلات والجماعات التي استفادت من سهولة النشر ويسر المشاركة في المواقع الخاصة بذلك، أو بناء مواقع جديدة دون صعوبات تقنية أو مادية في دعم الأفكار والدعوة لها في إطار جمعي. وفي السياق ذاته يرى البعض أن الشبكات الاجتماعية تربط العالم بعضه ببعض، وأن انتشارها سيؤدي في النهاية إلى بزوغ "عقل كوكبي" يعمل على تغيير العالم. كما توفر شبكات التواصل الاجتماعي إمكانية التواصل للزائرين بواسطة التسجيل والاتصال ببعضهم من أجل التواصل أو تقاسم وتشارك المعلومات، ومعظم المواقع لديها مجموعة من المزايا الأخرى. ومن بين مميزات شبكات التواصل الاجتماعي إلى جانب ما ذكرناه:

1-الصفحات: ابتدع الفابسبوك هذه الفكرة، واستخدمها تجاريا بطريقة فعالة، وتقوم فكرة الصفحات على إنشاء صفحة يتم فيها وضع معلومات عن المنتج أو الشخصية أو الحدث، ويقوم المستخدمون بعد ذلك بتصفح

تلك الصفحات عن طريق تقسيمات محددة، ثم إن وجدوا اهتماما بتلك الصفحات يقومون بإضافتها للملفهم الشخصي.

2-كثافة الارتباط: يتأسس الويب الاجتماعي ويحتفي به مستخدموه بناءا على إحدى الخصائص الأساسية، وهي تيسير الترابط ما بين الجماعات والمضامين، ويتجلى ذلك في خاصية الروابط والوصلات، حيث ترتبط المضامين والأفراد والمصادر بعضها ببعض.

3-التشاركية والتفاعلية: بمشاركة الاهتمامات، فالأفراد لا يشاركون بإيجابية مع تفاعل لا يتواكب أو يتواءم مع اهتماماتهم، والمجتمع الافتراضي يستند أساسا إلى هذه الفرضية بشكل أساسي. ففي إطار هذه الصفحات يقوم كل عضو بتغذية صفحته بمعلومات عديدة تتعلق بشؤونه الخاصة أو بآرائه وميولاته، وكل ما يتعلق بوطنه ومعتقداته سعيا لإيصالها إلى الطرف الأخر، دون أن يشعر أنه مهدد بالجانب المتعلق بخصوصيته أو ذاته، وهذا ما ينطبق على الطرف الثاني الذي عليه أن يقدم معلومات عن نفسه

، دون أن يتدخل أحد في خصوصياته.

4-الحضور الدائم غير المادي: ففي هذا الشكل لا يتطلب الأمر الحضور الدائم، فبإمكان العضو الاتصال بالعضو الأخر بوسائل عدة منها: رسالة نصية أو صورة أو فيلم وغيرها من مجالات الاهتمام المشترك، ويرد عليه العضو الأخر بنفس الطريقة، كما يمكن استخدام الصوت في الدردشة الصوتية أو المرئية.

5-الهوية الرقمية أو المواطنة الرقمية: فبعد اختيار العضو لبرنامج التواصل الاجتماعي يصبح له اسما مستعارا ورقما سريا، وهما بمثابة هوية انضمام له بموجبه يصبح عضوا معترفا به ضمن شروط عضوية معروفة، ويعاقب في حالة مخالفته لها سواء بتجميد عضويته أو حذفه، مما يجعل مجتمع الأعضاء مجتمعا افتراضيا. ومن جهته يرى الدكتور "محمد عبد الحميد" أن الشبكات او الوسائط الاجتماعية تتميز كلها او جلها بمعالم جديدة في البناء والاستخدام مثل:

-الاشتراك المجاني في الاستفادة من الخدمة وسهولة المشاركة في هذه المواقع.

-سهولة تشكيل الجماعات الافتراضية وتحقيق المشاركة وتبادل الخدمة أو الرأي أو الفكرة بين الأعضاء.

-سهولة بناء الروابط للموضوعات ذات الاهتمام المشترك بمواقع اخرى.

-التشارك في الاستخدام: حيث تشجع شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من تطبيقات الإعلام الجديد مستخدميها وزوارها على إبداء آرائهم وتعليقاتهم وردود أفعالهم، بل وتقييم ما يجدون عليها من محتوى، فضلا عن تداول المعلومات المنشورة وإعادة نشرها بين نطاقات واسعة من الجمهور، والفايسبوك الذي أنشأه "مارك زوكنبرج" ليس إلا أحد الأمثلة على مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة التي حولت الأنترنيت إلى مكان للمشاركة والترابط أشبه بمجتمع غي الفضاء الإلكتروني[3].

4-المجال الإعلامي لاستخدام الفايسبوك:

1-تعريف الفايس بوك: هو أحد شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت تحتل موقعا مهما بين وسائل الاتصال والأكثر استخداما وتأثيرا على مستوى العالم، انطلق موقع الفايس بوك كنتاج غير متوقع من موقع "فايس ماتش Face Match" التابع لجامعة هارفرد، وهو موقع من نوع (Hot or Not) والذي يعتمد على نشر صور لمجموعة من الأشخاص ثم اختيار رواد الموقع للشخص الأكثر جاذبية، وقد اخترع مارك "زوكربيرج Mark Zuckrberg" موقع فايس ماتش في 28 أكتوبر 2003 عندما كان يرتاد جامعة هارفارد كطالب في السنة الثانية[4].

لقد أصبح الإعلام الرقمي أكثر من سلطة خامسة، أكثر تأثيرا من الصحافة، نظرا لبساطة الكتابة والصورة والفيديو والصوت التي تحولت كلها إلى عوامل للخروج بسلطة "المواطن الصحفي. وبذلك يمكن القول بأن الفايسبوك واليوتوب والتويتر قد طرحت على الحكومات العربية تحديا كبيرا وغير مسبوق، وهو تحدي تطوير إعلامها وتخليصه من الرقابة التي تطوقه، واكتساب المزيد من المصداقية والموضوعية واخضاعه إلى قانون الاحترافية والمهنية الحقة في ظل ظهور الإعلام الجديد الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، كما ان استخداماته الاصطلاحية تتميز بالتنوع الشديد، ولعل المعنى الأكثر ارتباطا بالإعلام الجديد بتعلق ببعد الجدة والحداثة كمقابل لبعد القدم، وعلى هذا النحو يحيل مصطلح الإعلام الجديد إلى مهنى الحركة من إعلام قديم إلى إعلام جديد، وهذا ما أدى بوصفه ب "إعلام المجتمع" أو "الإعلام التشاركي" أو "الإعلام التفاعلي"، وهي كلها نعوت تشير إلى ذلك المحتوى الإعلامي الذي يقوم الجمهور باتباعه وبثه عبر الوسائل الاتصالية الشبكية.

لقد غيرت وسائل الاتصال الحديثة الطريقة التي نحصل بها على المعلومات سواء كصحفيين أو متلقين للأخبار، فقد أحدثت ثورة في حرية التعبير بطرق عديدة، كما سمحت مواقع التواصل الاجتماعي بكسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام، فقد استطاعت بما وفرته من قنوات اتصال وإعلام متعددة وذات إمكانيات بث متطورة، وما توفر لها من حرية إعلامية للبث المرئي او المسموع أو النشر للآراء والأفكار دون تدخل الدولة وأجهزتها المعنية، كسر القيود التي تفرضها الدولة على وسائل الإعلام بهدف بث المحتوى الذي ترغب في أن يتلقاه الرأي العام.

هكذا لم تعد الرسائل الإعلامية حكرا على المؤسسات الحكومية، ولم يعد الفرد مجرد مستقبل سلبي لها كما كان في السابق، بل أصبح دون تكلفة أو جهد كبير صانعا ومرسلا لها عو الأخر، وجزءا من شبكات تفاعلية ضخمة وميسرة الاستخدام، لذا هناك مؤشرات واضحة بشأن حجم القلق المسيطر على وسائل الإعلام التقليدية من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، إلى درجة دفعت المواقع الإلكترونية للصحف إلى الارتباط بوسائل التواصل الاجتماعي، وهناك قياسات سنوية معتبرة لذلك. كما ان معظم وسائل الإعلام الفضائية لم تعد تكتفي بإنشاء مواقع إلكترونية لها، بل أصبحت تتسابق لفتح حسابات خاصة بها على مواقع التواصل الاجتماعي كافة، وتعمل على تطويرها والاستفادة من إمكاناتها في التواصل مع جمهورها وتوسيع قاعدة انتشارها الجماهيري، حيث أكدت الدراسات على مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في جمهور المتلقين، وأنها باتت أمرا ضروريا بالنسبة لمتصفحي الأنترنيت، خاصة أن هذه المواقع تسهل عملية التواصل والتفاعل وتحقيق الفورية وسرعة الاتصال، ونلحظ من

ناحية أخرى نموا ملحوظا للتفاعل بين المرسل والمتلقي إلى حدود قد تسمح لنا بالتعديل من مصطلح المتلقي وتسميته ب "المرسل الثاني"، إنه المرسل والمتلقي في نفس الوقت، هكذا تبرز أهمية الشبكات الاجتماعية للأنترنيت في منافستها لوسائل الإعلام التقليدية[5].

خلاصة: لقد أصبحت وسائط التواصل الاجتماعي تمثل إعلاما بديلا ومنافسا لوسائل الإعلام التقليدية كالقنوات التلفزيونية والإذاعة، يرجع ذلك لانتشارها الواسع ولسهولة استعمالها حيث سمحت لمستخدمها ان يصبحوا مشاركين ومتفاعلين في العملية التواصلية بعدما كانوا متلقيين سلبيين عبر وسائل الإعلام التقليدية.

قائمة المراجع:

[1]-عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر، عمان-الأردن، دون سنة، ص-ص29 -30.

[2]-علي خليل شقرة، الإعلام الجديد، شبكات التواصل الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص-ص56-57.

[3]- نفس المرجع، ص-ص59-62.

[4]-فتحي شمس الدين، شبكات التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 2013، ص73.

[5]-وسلم فاضل راضي ومهند حميد التميمي، الإعلام الجديد، تحولات اتصالية ورؤى معاصرة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة ولبنان، 2017، ص-ص201-204.

المحاضرة الثامنة: الهيئات الدستورية والتنفيذية والمهنية في المجال الإعلامي

المحتويات:

تمهيد

1-إنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

2-المجلس الأعلى للإعلام، دوره وكيفية تشكيله

1-تعريف المجلس الأعلى للإعلام

2-تأسيسه:

3-هياكله وصلاحياته

3-سلطة ضبط السمعي البصري

خلاصة

مراجع المحاضرة

تمهيد:

نظرا للأهمية التي يحظى بها مجال الإعلام والاتصال فقد خصصت له الدولة الجزائرية العديد من الهيئات والمؤسسات، وذلك بغية تنظيمه وتأطيره، ولذلك قامت السلطات بإنشاء عدة هيئات دستورية وتنفيذية ومهنية لأجل تسيير وتحسين هذا القطاع الحساس.

ففي 16 نوفمبر 1967 صدرت مجموعة من القوانين تجعل من المؤسسات الصحفية مؤسسات ذات طابع صناعي، تشرف عليها وزارة الاعلام بتقديم المساعدات المالية، وتعيين مدراء هذه المؤسسات، فقد جعلت هذه القوانين من مدراء هذه المؤسسات مكلفين بالتوجيه الإعلامي والسياسي المدعم والمؤيد للثورة صاحب القرار المطلق في التوجيه المالي والإداري[1]. وقد استمرت هذه الوضعية إلى غاية ظهور قانون الإعلام في 1990.

وقد نصت المادة 14 من قانون الإعلام لسنة 1990 على أن:" اصدار نشرية دورية حرة"، وعملا بهذا القانون بادرت الحكومة بإجراء تدابير ترمي إلى تجسيد حرية الإعلام، فقامت بإلغاء وزارة الإعلام وتعويضها بهيئة أخرى أكثر مصداقية أطلق عليها اسم "المجلس الأعلى للإعلام" الذي نصب في جويلية 1990 وحسب ما عرفته المادة 59 من قانون 07/90 فهو: "سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وحددت صلاحيات هذا المجلس على أنه لا يقوم بالتوجيه ولكنه يحرص على الممارسة الفعلية لحرية الإعلام".

1-إنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع:

لقد بدأت حلقة التأمينات تتوسع شيء فشيء في الجزائر بعد الاستقلال خصوصا بعد تولي الرئيس الراحل هواري بومدين الحكم في 19 جوان 1965 ومن أبز مظاهر السيادة على المؤسسات الإعلامية الجزائرية استعادة الإذاعة والتلفزيون في أكتوبر 1962 وحددت السلطات الجزائرية دوافع ذلك بالتأكيد على أنها " إجراءات طالما ترقب الشعب وقوعها بفارغ الصبر، وأن هذه العملية تندرج ضمن إرادتنا الساعية إلى تصفية كل ما من شأنه أن يذكر من قريب أو من بعيد بالوجود الاستعماري الألم داخل بلادنا ... أنه ليس من قبيل المنطق وقد استرجعت الجزائر سيادتها الوطنية أن تسمح بوجود أجهزة إعلامية تعرف المواقف التي تبنتها إبان الاحتلال ....".

وبعد هذه المحطة تأتي خطوة تأميم شركة "هاشيت " حيث نشأ صراع بين العمال وأرباب العمل انتقل إلى أروقة العدالة التي حكمت لصالح العمال مما جعل الدولة تقوم بتأسيس هيئة نشر وطنية قوية تتكفل بنشر الثقافة الوطنية المطبوعة في أوساط الشعب فأنشأت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع SNED بموجب الأمر رقم 28- 66 المؤرخ في 1966/01/27 وسحب من هاشت ما يسمي باحتكار العمل يوم 1966/01/20.

بهذا التأميم وضعت الدولة الجزائرية كل الوسائل البشرية والإعلامية تحت سيطرتها أو سيطرت الحزب الواحد بإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع وقد وضعت الجزائر بهذه الخطوة اللبنة الأولى لانطلاق الحركة النشرية الوطنية العمومية.

إن إنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع أفرز تغيرا جذريا في ملكية وسائل الإعلام والاتصال التي طبعت المرحلة الممتدة من 1962- 1966 وبعد هذه الفترة أصبحت الملكية العامة لوسائل الإعلام الجماهيرية مجندة لمبادئ الحزب الواحد آنذاك.

وإجمالا يمكن اعتبار قانون الإعلام الصادر سنة 1982 أول نص تشريعي يحدد حقوق وواجبات الصحفي، ومن ثم يؤطر لأخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر، وفي حين أنه أكد حق المواطن في الإعلام فقد جعله حقا صعب المنال عن طريق العدد الكبير من المواد القانونية التي تحتوي على ممنوعات وضوابط وتوجيهات تحد من قدرة الصحفي على القيام بدورة كاملا.

كما أن قانون الإعلام 1982 اعتبر قطاع الإعلام من قطاعات السيادة الوطنية، وبالتالي استبعاد فتحه أمام القطاع الخاص على غرار القوانين والدساتير السابقة خاصة الصحافة المكتوبة.

كما ربط القانون موضوع الإعلام بقيادة جبهة التحرير الوطني وبعد إصدار الصحف الإخبارية من اختصاص الحزب والدولة والتي نصت عليها المادة 12[2].

2-المجلس الأعلى للإعلام، دوره وكيفية تشكيله

1-تعريف المجلس الأعلى للإعلام: حسب المادة 59 من قانون الإعلام 1990: هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تتمثل مهامها في السهر على احترام أحكام هذا القانون.

2-تأسيسه:

تم إنشاء المجلس الأعلى للإعلام بمقتضي قانون الإعلام 07/90 المؤرخ في03 أفريل 1990 الذي خصص له الباب السادس والذي يحتوي على 18 مادة، وحدد مهامه وصلاحياته، حيث جاء في سياق التعددية الناتجة عن التحول الهيكلي الذي مس النظام السياسي في البلاد بعد المصادقة على دستور 23 فبراير 1989.

وفي جوان 1990 كان الإعلان عن عملية تنصيب المجلس وشرع في التحضير للانتخابات التي تمت بقصر الثقافة تحت إشراف محمد الصالح دمبري، أحسن جاب الله بلقاسم مدير وكالة الأنباء الجزائرية سابقا وبحضور ممثلي الصحافيين، حيث كان هناك 1200 مسجل من بين 1500 صحافي ومتعاون وكان عدد المنتخبين 1000، بالمقابل كان هناك 50 مرشحا لشغل 06 مقاعد ، ويشترط في المترشحين أن تكون لهم خبرة تفوق 15 سنة في ميدان الإعلام.

وأسفرت الانتخابات علي صعود على ثلاث صحافيين من قطاع الصحافة المكتوبة و ثلاثة عن قطاع السمعي البصري، و ستة أعضاء آخرون ثلاثة عينهم رئيس الجمهورية، وثلاثة آخرون يعينهم رئيس المجلس الشعبي الوطني.

وقد تم تنصيب المجلس الأعلى للإعلام في 25 جويلية 1990 من قبل رئيس الجمهورية، الشاذلي بن جديد، وقد باشر المجلس أعماله في 04 أوت 1990، وتمت المصادقة على القانون الداخلي له وفقا للمقرر رقم 91-01 ليوم 1991-02-12.

وبمقتضي مرسوم رئاسي مؤرخ في 04 جويلية 1990 تم تعين السيد علي عبد اللاوي رئيسا للمجلس الأعلى للإعلام وتعين السيد بلقاسم أحسن جاب الله، ومحمد سعيدي عضوين في المجلس كما تضمن نفس المرسوم نشر القائمة الاسمية لأعضاء المجلس.

3-هياكله وصلاحياته:

لقد حدد المرسوم الرئاسي 339-90 المؤرخ في 03 نوفمبر 1990 أجهزة المجلس وهياكله. وهو بذلك أول مؤسسة وهيئة من هذا النوع في بلادنا تتميز ببعض الصفات وتتمثل السلطة المخولة له في كونه يتمتع بصلاحيات القرار والرأي والتوجيه، والاقتراح والتحري.

وحسب المادة 59 من قانون الإعلام 07-90 فإن المجلس الأعلى للإعلام بهذه الصفة يتولى المهام الآتية :

-يبين بدقة كيفيات تطبيق التعبير عن مختلف تيارات الرأي.

-يضمن استقلال أجهزة القطاع العام للبث الإذاعي الصوتي، والتلفزي وحياده واستقلالية كل مهنة من مهن القطاع.

-يسهر على تدعيم وتجهيز النشر والبث باللغة العربية بكل الوسائل الملائمة

-كما يسهر على إتقان التبليغ والدفاع عن الثقافة الوطنية بمختلف أشكالها وبروجها خاصة في ميدان الإنتاج ونشر المؤلفات الوطنية.

-يسهر على شفافية القواعد الاقتصادية في سير أنشطة الإعلام.

-كما يبقي بقراراته تمركز العناوين والأجهزة تحت التأثير المالي والسياسي أو الايدولوجيا لمالك واحد.

-يحدد أيضا بقراراته شروط إعداد النصوص والحصص المتعلقة بالحملات الانتخابية وإصدارها وبرمجتها ونشرها.

-يبدي الرأي في النزاعات المتعلقة بحرية التعبير والتفكير التي تقع بين مديري الأجهزة الإعلامية، ومساعدتهم قصد التحكم فيها بالتراضي.

-يمارس صلاحيات فك النزعات وحل الخلافات بطلب من المعنيين في حالات النزاع المتعلق بحرية التعبير، وحق المواطن في الإعلام قبل قيام أحد المتنازعين بأي إجراء أمام الجهات القضائية.

-كما تنص المادة 61 على أن المجلس الأعلى للإعلام يقوم بتسليم الرخص ويعد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال التوترات الإذاعية الكهربائية والتلفزية ويبدي رأيه-حسب المادة 62- في الاتفاقيات التي تتم بين الملاك والصحفيين المحترفين.

-هذا ويلتزم المجلس الإعلامي الأعلى -حسب نص المادة 63 – برفع تقرير سنوي إلي رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة عل أن ينشر هذا التقرير[3].

غير أن بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، فقد كانت الصحافة والصحفيين من أكثر المتضررين و«خاصة الجرائد والمجلات العربية، الذين لم يسمح لهم حتى بتكوين رابطة مهنية على غرار زملائهم الذين هيمنوا على أول جمعية نقابية للصحفيين الجزائريين، ليدافعوا عن صحفهم المتداعية تباعا، ليس فقط أمام السلطات الرسمية بل حتى أمام زملائهم في الصحافة الصادرة باللغة الفرنسية[4]. وقد تم تجميد المجلس الأعلى للإعلام في أكتوبر 1993.

3-سلطة ضبط السمعي البصري:

هي هيئة تنفيذية ذات سلطة أنشئت بموجب أحكام المادة 64 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012، وقد جاء في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014 إذ تضمن القانون الخاص بسلطة ضبط السمعي البصري فصلين كاملين، حيث يتضمن الفصل الأول مهام وصلاحيات هذه الهيئة، في حين يتضمن الفصل الثاني تشكيل وتنظيم وسير سلطة ضبط السمعي البصري. ويحتوي الفصل الأول على ثلاث مواد كل واحدة منها تخص جانب، إذ أن المادة رقم 54 تحدد المهام والأدوار التي تقوم بها هذه السلطة. أما المادة رقم 55 فهي لتحديد صلاحيات هذه الهيئة والتي تتمثل في مجال الضبط ومجال المراقبة ومجال تسوية النزاعات.

أما الفصل الثاني من القانون والذي يخص تشكيل وتنظيم وتسيير سلطة ضبط السمعي البصري فقد ضم 31 مادة من المادة رقم 57 إلى المادة رقم 88، حيث أن هذه المواد جاءت لتحديد عدد الأعضاء بهذه الهيئة وكذا الطرق التي يتم انتخابهم أو تعيينهم بها، كما تنص المادة 60 على مدة العهدة بالنسبة للأعضاء والتي تتمثل في ستة سنوات غير قابلة للتجديد، إضافة إلى تحديد حقوق وواجبات الأعضاء.

خلاصة:

لقد عرف مجال الإعلام والاتصال في الجزائر عدة هيئات وتنظيمات منها ما هو دستوري ومنها ما تنفيذي ومهني، غير أنه لا يزال بحاجة إلى الكثير من الإصلاح والتنظيم حتى يصبح يمثل سلطة فعلية مقابل السلطات الأخرى.

مراجع المحاضرة:

[1]- اسماعيل معراف، الاعلام حقائق وأبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص65

[2]- Brahim Brahimi, le pouvoir la presse et les intellectuels en Algérie, éditions l'harmattan, paris-France, p15

[3]-قانون الإعلام للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أفريل 1990.

[4]- فضيل دليو، مدخل إلى الاتصال الجماهيري، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000، ص60

المحاضرة التاسعة: الوضع الراهن للمنظومة الإعلامية

المحتويات:

تمهيد

1-تعريف الإعلام الجديد

2-التسميات المختلفة للإعلام الجديد

3-وسائط التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية في الجزائر

4-الصحافة الإلكترونية وعلاقتها بالشبكات الاجتماعية

5-الرقابة على الإنترنت

خلاصة

مراجع المحاضرة

تمهيد:

إن التطور المذهل لوسائل الإعلام والاتصال في العصر الحالي، إدى إلى ظهور نوع جديد من الإعلام التفاعلي محطما القيود الإعلامية، فلم تعد الرسائل الإعلامية حظرا على المؤسسات الحكومية، ولم يعد الفرد مجرد مستقبلا لها كما كان في الماضي، بل أصبح دون تكلفة أو جهد كبير صانعا ومرسلا لها هو الأخر، كما أصبح جزءا لا يتجزأ من شبكات تفاعلية ضخمة وسهلة الاستخدام، وهذا ما يمكن أن نسميه بالإعلام الجديد.

1-تعريف الإعلام الجديد:

بداية يمكننا القول ان الإعلام الجديد هو مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تمننا من إنتاج ونشر المحتوى الإعلامي وتلقيه، بمختلف أشكاله من خلال الأجهزة الإلكترونية والوسائط المتصلة والغير متصلة بالأنترنيت، في عملية تفاعلية بين المرسِل والمستقبِل. إنه إعلام عصر المعلومات، وهي نتاج توالد ظاهرتين بارزتين عرف بهما هذا العصر وهما: ظاهرة "تفجر المعلومات" وظاهرة "الاتصالات عن بعد". والإعلام الجديد يعتمد على استخدام الكمبيوتر والاتصالات عن بعد في إنتاج المعلومة وتخزينها وتوزيعها، وهي عملية توفير مصادر المعلومات والتسلية لعموم الناس يشكل مبسط وميسر وبأسعار منخفضة، وهي في الواقع خاصية مشتركة بين الإعلام القديم والجديد، والفرق يكمن في ان الإعلام الجديد قادر على إضافة خاصية جديدة لم تكن متوفرة في الإعلام التقليدي وهي خاصية التفاعل، هذه الخاصية أضافت بعدا جديدا إلى أنماط وسائل الإعلام الجماهيري الحالية التي تتكون في العادة من منتجات ذات اتجاه واحد يتن إصدارها من مصدر مركزي مثل الصحيفة أو القنوات التلفزيونة أو الراديو إلى المستهلك مع إمكانية اختيار مصادر التسلية والمعلومات متى أراها وبالشكل الذي يريد.

إن الإعلام الجديد هو مصطلح لوصف أشكال من انواع الاتصال الإلكتروني الذي أصبح ممكنا باستخدام الكمبيوتر كمقابل للإعلام القديم الذي يشمل الصحافة المكتوبة والتلفزيون والإذاعة وغيرها من الوسائل الساكنة. وبحسب (ليستر Lester) الإعلام الجديد باختصار هو مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت بين الكمبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام، الطباعة، التصوير الفوتوغرافي، الفيديو والصوت[1].

2-التسميات المختلفة للإعلام الجديد:

مهما اختلفت التسمبات في تحديد مفهوم الإعلام، إلا أنها تلتقي في نقطة واحدة، وهي أنه لا يمكن تحديد مفهوم دقيق للإعلام دون ربطه بطبيعة المجتمع الذي يتوجه إليه بجميع مقوماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية[2]. ولذلك يبقى البعد الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي هو المحدد لمفهوم الإعلام الجديد، حيث يختلف مفهومه من مجتمع لأخر حتى وإن تشابهت الوسائل والتطبيقات.

غير ان ما يميز الإعلام الجديد عن الإعلام التقليدي أنه فتح الباب أمام المستخدمين ليتفاعلوا ويشاركوا في صنع العملية الإعلامية والاتصالية، وأصبحوا متلقين ومرسلين في نفس الوقت، أي أنهم لم يبقوا مجرد متلقين

سلبيين وإنما أصبحوا مشاركين وفاعليين في العملية الإعلامية والاتصالية. وهذا ما قلب جميع المعايير والبديهيات التي كانت سائدة من قبل، إذ لم تعد المعلومة أو مصدر الخبر حكرا على مؤسسة ما أو قناة ما، بل أصبحت متاحة للجميع وفي متناول كل المستخدمين.

فالوضع الراهن للمنظومة الإعلامية في الجزائر وعلى غرار جميع الدول فقد أصبح يتميز بالانتشار الواسع للبدائل الإعلامية والوسائط الاجتماعية، فقد أصبحت الصحافة الإلكترونية منافسة قوية للصحافة الورقية، وهذا ما دفع بالعديد من الصحف إن لم يكن كلها اللجوء إلى إنشاء نسخ إلكترونية بالموازاة مع النسخ الورقية التي أصبحت تشهد تراجعا كبيرا على مستوى المبيعات والمقروئية.

3-وسائط التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية في الجزائر:

فقد شهد المجتمع الجزائري تحولات كبيرة في استعمال الأنترنيت، فبالرغم من ضعف استعمال النترنيت في الجزائر، إلا ان شبكات التواصل تعرف رواجا كبيرا خاصة لدى الشباب، حبث عرفت ارتفاعا كبيرا في ظرف وجيز، وقد نشر موقع "سوشيال باكرز" أن فايس بوك وحده سجل أكثر من 4 ملايين و322820 مشترك أي ما يمثل 12.5% من العدد الإجمالي للسكان المقدر بحوالي 37 مليون نسمة، و97.50 من مستعملي الأنترنيت. ووفق نفس الموقع فإن الجزائر احتلت حسب التصنيف الحديث المرتبة الرابعة عربيا بعد كل من مصر، السعودية والمغرب، والمرتبة 41 عالميا متقدمة بخمس مراتب عن ما كانت عليه سنة 2011، ويشير التصنيف العمري لمستخدمي الفايس بوك في الجزائر أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و34 سنة تمثل 68%، كما تشير افحصائيات أن القصر الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة بلغت 19%، وبالنسبة للتمثيل من حيث الجنس فإن نسبة الذكور تمثل ثلثي المستخدمين 68% أما الإناث فهي 32%[3].

ولقد تغيرت تماما عناصر هذه العملية الإعلامية في ظل ثورة الإعلام الإلكتروني المكونة من مرسل ومستقبل ووسيلة ورسالة ورجع صدى، فصار بينيا نوع من التداخل والتطور النوعي أهمه اختفاء الحدود بين المرسل وأبرز مثال على ذلك ظاهرة المواطن الصحفي فأصبح الجمهور هو صانع الرسالة الإعلامية، ،والمستقبل والتي مثلت اتجاه كاسح في الإعلام الإلكتروني الغربي. فبسبب التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال، انتشرت موضة تحويل المواطن إلى صحفي، بل وقامت الكثير من المؤسسات بعقد دوارت تدريبية في كل مكان هم ضرورة أن يملك المواطنون أدوات الصحافة حتى منطلقين من و ، لتجعل المواطنين صحفيين ،بالعالم يستطيعوا أن يكونوا مؤثرين في مجتمعاتهم والتعبير عن آرائهم وتوصيلها لمن يريدون[4].

4-الصحافة الإلكترونية وعلاقتها بالشبكات الاجتماعية:

التجربة الجزائرية أبرزت أنها علاقة تكامل وترابط أكثر منها علاقة منافسة، غير أن ذلك لا ينفي وجود منافسة من بعض الصفحات الجزائرية داخل شبكات التواصل الاجتماعي. لذ وجدنا أن هذه الصحافة الالكترونية استطاعت استيعاب و تدارك أهمية هذه الشبكات الاجتماعية ودورها الفعال عبر شبكة الانترنت. فقد لاحظنا ازدياد في عدد

الصحف التي صارت تهتم بصورتها ونشاطها عبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الشبكة العملاقة فايس بوك، هذه الأخيرة التي أتاحت هامشا كبيرا من الحرية والمعلومات، مما أدى إلى جذب أعداد متزايدة من الأافرد والمستعملين، خاصة الذين لم تتح لهم الفرصة لإيصال آرائهم وأفكارهم وانشغالاتهم خاصة الإدارة الالكترونية للآخرين. علما ان المضامين الجزائرية عبر الأنترنيت، خاصة الإدارة الإلكترونية ومواقع نطاق DZ تبقى تسجل ضعفا كبيرا[5].

عدد الصحف الالكترونية الجزائرية التي تستعمل شبكات التواصل الاجتماعي متواضع نوعا ما مقارنة بعددها الإجمالي 57% غير أن هذا العدد مرشح للازدياد و الارتفاع مستقبلا حيث أن العديد من العناوين الصحفية الالكترونية صارت تقبل على هذه الشبكات و تسعى إلى استثمار هذا الفضاء الواسع والجديد. و تبقى شبكة فايس بوك هي الأولى من حيث عدد مستعمليها من الصحف الإلكترونية الجزائرية وهو أمر ليس بالغريب إذا علمتا أنها الشبكة الاجتماعية الأولى في العالم من حيث عدد مستعمليه. غير أن الصحف الالكترونية لم يعد يقتصر تواجدها في الفايس بوك فقط، بل صارت تنشط في شبكات أخرى خاصة تويتر و يوتوب لإدراكها مدى أهميتها و فاعليتها في النشاط الصحفي و الإعلامي عموما[6].

5-الرقابة على الإنترنت:

في أكتوبر 2015، نشرت الجريدة الرسمية الجزائرية مرسوم خاص بإنشاء جهاز مهمته مراقبة كل الاتصالات الالكترونية، وكل ما ينشر عبر مواقع الانترنت من طرف الجزائريين، وهو الجهاز الذي وضع تحت وصاية وزارة العدل، في وقت تتزايد فيه الأصوات التي تندد بالتضييق على الحريات والسعي للقضاء على هوامش حرية التعبير .

وذكر المرسوم أن الجهاز تزود بغرفة عمليات وبتجهيزات تقنية من آخر طراز من أجل القيام بالمهام الموكلة إليه، في متابعة وترصد كل ما يتم نشره من طرف رواد الانترنت في الجزائر، بالإضافة إلى الاتصالات التي تتم عن طريق الشبكة العنكبوتية .

وأضاف المرسوم أن مهمة الجهاز هو جمع وتسجيل المعلومات الرقمية المختلفة وتحديد مصدرها، من أجل استخدامها في الإجراءات القضائية، وذلك من أجل التصدي لأي مخالفات أو «اعتداءات إرهابية محتملة»، أو عمليات التخريب أو المساس برموز الدولة، وهي في معظمها مصطلحات عامة يمكن أن يكون لها أكثر من تفسير، وغالبا ما تخضع إلى السلطة التقديرية للذين يتولون تسيير هذا الجهاز، كما أن المرسوم الذي وقعه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لا يتحدث بالضبط عن الحالات التي يتم فيها تسجيل وتتبع المعلومات الرقمية، وهل الأمر سيخص أشخاصا بعينهم مشبوهين، أم أن مهمة هذا الجهاز ستكون فرض رقابة على كل الجزائريين من رواد الانترنت، خاصة وأن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت فضاء للتنفيس .

دخلت خدمة الإنترنت أول مرة في الجزائر عام 1993عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية سيريست Cerist وهو مركز للأبحاث تابع للدّولة الجزائرية، في عام 1998صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998

الذي بموجبه أنهى احتكار خدمة الإنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18 شركة بحلول شهر مارس عام .2000ورغم تحرير قطاع الاتصالات في ٪الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الإنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصائيات أن مجموع مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية عام .2005وفي العام 2010وصل عدد المستخدمين لحوالي 4,323,273 أي ما يقدر بحوالي 12.5% من عدد السكان. ومن أبرز شركات التزويد بالأنترنت شركة) إيباد .(Eepad لكن في مايو 2008 بقرار من وزراة البريد وتكنولوجيات الاتصال والاعلام خفض سعر الاشتراك إلى النصف لدي أكبر شركات التزويد بالانترنت التابعة لدولة الجزائر وهي [[اتصالات الجزائر][حيث عرف عدد المشتركين ارتفاعا ملحوظا .

الجدول رقم 01 يمثل نسبة ارتفاع عدد مستخدمي الأنترنيت في الجزائرالنسبة من السكان[7].

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%	4,63	5,84	7,38	9,45	10,18	11,23	12,50	14,00	15,23	16	28	46

من الجدول رقم 01 يمكننا الارتفاع المستمر والمتزايد في نسبة مستخدمي الأنترنيت في الجزائر، إذ تضاعف بحوالي 10 مرات في ظرف 11 سنة فقط حبث انتقل من 4.6% سنة 2004 إلى 46% سنة 2015، أي بتعبير أخر فقد تضاعف ب 100/1000، وهذا مايدل على الارتفاع الكبير والزيادة الهائلة والمستمرة في نسبة وعدد المستخدمين للأنترنيت في الجزائر.

جدول رقم 02 يمثل ترتيب محركات البحث والمواقع الإلكترونية والتطبيقات والوسائط الاجتماعية في الجزائر.

وفقا (لسيميلارويب) يونيو (جوان) 2020[8]

المرتبة	الإسم	الرابط	الوصف
1	جوجل	www.google.com	محرك بحث
2	فايسبوك	facebook.com	موقع تواصل إجتماعي
3	يوتيوب	www.youtube.com	موقع مشاركة فيديوهات
4	أنستغرام	www.instagram.com	موقع تواصل إجتماعي ومشاركة صور
5	جوجل (النطاق الجزائري(	www.google.dz	محرك بحث
6	واد كنيس	www.ouedkniss.com	موقع للتجارة، البيع والشراء
7	تويتر	twitter.com	موقع تواصل إجتماعي
8	ياهو	www.yahoo.com	موقع أخبار، بريد إلكتروني، ومحرك بحث
9	ويكيبيديا	www.wikipedia.org	موسوعة إلكترونية
10	تيك توك	www.tiktok.com	موقع تواصل إجتماعي ومشاركة فيديوهات موسيقية
11	يوتيوب (النطاق المختصر	youtu.be	موقع مشاركة فيديوهات
12	موبيليس	www.mobilis.dz	موقع لمتعامل الجوال والأنترنت في الجزائر موبيليس
13	بريد الجزائر	www.poste.dz	موقع مؤسسة بريد الجزائر الحكومية
14	بنترست	www.pinterest.com	شبكة اجتماعية لنشر الصور
15	آوتلوك	live.com	خدمة بريد إلكتروني من مايكروسوفت
16	موضوع	mawdoo3.com	موقع عربي ذو محتوى متنوع
17	دايليموشن	www.dailymotion.com	موقع مشاركة فيديوهات
18	أوريدو الجزائر	www.ooredoo.dz	موقع لمتعامل الجوال والأنترنت في الجزائر أوريدو
19	بيتلي (نطاق الروابط المختصرة	bit.ly	خدمة إختصار روابط
20	الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم في الجزائر	www.education.gov.dz	وزارة التربية الوطنية
21	كوورة	www.kooora.com	موقع أخبار رياضية
23	فايل ابلود	www.file-upload.com	خدمة لرفع وتحميل الملفات
24	ديسكورد	discord.com	موقع تواصل إجتماعي ودردشة نصية وصوتية
25	ميديا فاير	www.mediafire.com	خدمة لرفع وتحميل الملفات

خلاصة:

نستخلص مما سبق بأن الوضعية الراهنة للمنظومة الإعلامية في الجزائر تتجه نحو الإعلام الجديد على غرار باقي الدول والمجتمعات، ففي الوقت الذي يتزايد فيه عدد مستخدمي الإعلام الجديد من مدونين ومتصفحي الأنترنيت والناشطين على مستوى مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، إضافة لانتشار الواسع للصحافة الإلكترونية، يشهد الإعلام التقليدي نوعا من التراجع.

مراجع المحاضرة:

[1] عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر، عمان الأردن، دون سنة، ص4.

[2] -عبد الرحمان عزي، الثقافة وحتمية الاتصال، نظرة قيمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد29، 2004.

[3] - Algéria Facebook Statistics : http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/algeria.

[4] - Ahcène Djaballah, Belkacem, Economie de la presse et des Médias. Alger, Office des publications Universitaires, 2014.

[5] - Mostefaoui, Belkacem, Médias et liberté d'expression en Algérie : Repères d'évolution et éléments d'analyse critique, Alger, Edition El Dar El Othmania, 2013. p211.

[6] -Algéria Facebook Statistics : http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/algeria.

[7] -arpce.dz. *اطلع عليه بتاريخ 25 يناير 2020*

[8] -www.similarweb.com . اطلع عليه بتاريخ 27جويلية 2020

المحاضرة العاشرة: واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

تمهيد

أولا شبكة الأنترنيت في الجزائر

1-ربط الفطر الجزائري بالأنترنيت

2-الإطار القانوني للأنترنيت في الجزائر

3-بعض الإجراءات القانونية المنظمة للشبكة العنكبوتية في الجزائر

ثانيا: واقع الأنترنيت في الجزائر

1-احصائيات حول استخدام الأنترنيت في الجزائر

2-المعوقات التي تواجه الأنترنيت في الجزائر

-خلاصة

-مراجع المحاضرة

تمهيد:

بدأت الأنترنيت كفكرة عسكرية، لكنها تطورت وامتدت لتشمل قطاع التعليم والأبحاث ثم التجارة حتى أصبحت في متناول كل الأفراد بسبب سهولة استخدامها. ففي البداية كان على مستخدم الأنترنيت معرفة بروتوكولات ونظم تشغيل معقدة، ومع انتشار شركات توفير الخدمة في الدول الغربية خاصة أصبحت الأنترنيت متاحة للجميع دون استثناء، وسارعت دول العالم للارتباط بالتقنية الثورية الجديدة، بما فيها الدول العربية وعلى رأسها تونس سنة 1991 لتتبعها الدول العربية الأخرى.

أولا شبكة الأنترنيت في الجزائر:

1-ربط الفطر الجزائري بالأنترنيت:

تم ربط شبكة الأنترنيت في الجزائر سنة 1993 بخط متخصص ديالوب عن مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، والذي أنشأ بدوره عن طريق مرسوم 72-86 المؤرخ بتاريخ 1986/04/08 تحت وصاية المحافظة السامية للبحث، وأوكلت له مهمة إقامة شبكة وطنية للإعلام العلمي والتقني وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

ومن أجل ذلك تم سنة 1994 ربط المركز بالأنترنيت بخط هاتفي متخصص بربط الجزائر بإيطاليا قدرت سرعته 9600 حرف ثنائي/ ثا وذلك في إطار مشروع تعاون مع اليونيسكو يقضي بإقامة شبكة معلوماتية في افريقيا، ومن ثم كان الافتتاح المجاني عن طريق المستعملين العلميين. وفي سنة 1995 تم افتتاح الاتصال بجميع المستخدمين، وبالتعاون مع مصالح البريد والمواضلات فإن هذا الربط قد تدعم سنة 1996 بخط متخصص سرعته 64000 حرف ثنائي/ ثا، وكذلك ارتبط موقع الشرق الجهوي بسطيف، ثم في ديسمبر 1997 ارتفعت سرعة هذا الربط حث/ ثا، الخط الأول يمر بنقطة ربط بإيطاليا أما الثاني فيمر بباريس، كما تم ربط الموقع الجهوي وهران في نفس السنة. وفي أكتوبر 1998 تم ربط مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني بشبكة الأنترنيت بصفة مباشرة، وذلك بتشغيل محطة اتصال جديدة عن طريق الأقمار الصناعية بقدرة 01 مليون حرف/ ثا، وفي سنة 1999 تم ربط المواقع الجهوية الآتية: قسنطينة وباتنة، وفي شهر أفريل من نفس السنة تم ربط الجزائر بالقمر الصناعي عن طريق الو م أ وقدر ب 02 مليون ح ث/ثا، وفي سنة 2000 وصل الارتباط عبر القمر الصناعي إلى سرعة تقدر ب 05 ملايين ح ث/ ثا.

2-الإطار القانوني للأنترنيت في الجزائر:

إن دخول المجتمع الجزائري لعالم الأنترنيت كان عن طريق مؤسسة عمومية ممثلة في مركز الإعلام العلمي والتقني، ثم تطور بعد ذلك من قبل الخواص، وطرأت تغييرات من عدة جوانب بما الجانب القانوني. وكان أول تنظيم قانوني لخدمات الأنترنيت في الجزائر بإصدار مرسوم تنظيمي 257-98 المؤرخ في 15 أوت 1998، والمكون من 18 مادة، الذي وضع شروطا لضبط استعمال الأنترنيت عن طريق لجنة يرأسها إطار ممثل لوزير البريد والمواصلات، وتتشكل هذه اللجنة من:

-ممثل الوزير مكلف بالاتصالات رئيسا.

–ممثل عن وزير الدفاع.

-ممثل عن وزير الشؤون الخارجية.

-ممثل الوزير المكلف بالمالية.

-ممثل وزير الداخلية.

-ممثل الوزير المكلف بالاتصالات والثقافة.

-ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

-ممثل الوزير المكلف بالتجارة[1].

-مدير الاتصالات السلكية واللاسلكية ومصالحها في الوزارة المكلفة بالاتصال، ولجنة أمانة تتولاها الوزارة المكلفة بالاتصالات، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

-دراسة طلبات الترخيص باستغلال خدمات الأنترنيت واكتشافها.

-تقديم توصيات في مجال تطوير خدمات الأنترنيت وترفيتها وتأمينها.

-إنشاء لجان خاصة حسب الحاجة.

-البث في كل المسائل المعروضة عليها والمتعلقة بمجال نشاطها.

وجاء المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في تاريخ 14-10-2000 لتدعيم الهياكل القاعدية وتنظيم نسيج الشبكة المعلوماتية في الجزائر.

وأصدر قانون 25 أوت 1998 لتعديل كل ما يخص تحديد القواعد المتعلقة بالبريد والمواصلات، ومن أهداف هذا المشروع القانوني بإعادة النظر في تحقيق:

-بيئة قانونية تمكن من استغلال سوق المواصلات عن طريق عدة مزودين.

-إعادة توجيه دور الدولة نحو مهمات ذات قوة عامة تنظيمية.

-تشجيع الاستثمار العام على الخاص في منشآت البريد والمواصلات.

-رفع العراقيل الإدارية.

-ضمان خدمات ذات جودة وسعر معقولين محددة عن طريق قواعد المنافسة القانونية والشفافة.

-تدعيم دور الدولة في المراقبة وتصحيح التطبيقات التجارية لتمكين المواطنين من الاستفادة من مكاسب السعر الناتج عن التطور التكنولوجي[2].

وقسم هذا القانون إلى مقاطع أين شمل المقطع الثاني النظام القانوني الخاص بوسائل الاتصال، ويتكون من أربعة أنواع من نطام الاستغلال وهي:-الترخيص –التصريح –إعلان بسيط –الموافقة.

وعلى العموم جاءت هذه القوانين تماشيا ورغبة الدولة في استغلال سوق المواصلات عن طريق عدد من المزودين، ويكون استحداث مقاهي الأنترنيت والميديا تيك عن طريق التصريح فقط، كما يكون للدولة دور رئيسي في تشجيع الاستثمار العام والخارجي مع أولوية ضمان توفير خدمات عالية وبسعر مناسب للمواطن الجزائري.

3-بعض الإجراءات القانونية المنظمة للشبكة العنكبوتية في الجزائر:

حتى تتم عملية تطوير قطاع النيت في الجزائر كان لا بد من إيجاد صيغ قانونية تنظم بها الدولة الأنترنيت لكي تتمكن من رسم الملامح النهائية لها على أساس مدى الحد الذي تسمح به لاستغلالها، وكون ان القطاع كان محتكرا من طرف الدولة أصبح لزاما على السلطات التفكير في فتح المجال امام المزودين الخواص.

ولذلك صادقت الحكومة على مرسوم 98-257 الصادر في 25 أوت 1998، والذي بموجبه تم الإقرار بإمكانية الاستعانة إنشاء موزعين وسطاء للنيت، إلا انه لم يتم الاستغلال الحقيقي للشبكة إلا بعد 1999، أين أصبح لدينا 18 موزعا خاصا حتى سنة 2000 واستمر في الارتفاع إلى غاية سبتمبر من نفس السنة ليبلغ 65 موزع ما يعادل موزعين 2 لكل 100 ألف نسمة. ووقع ارتفاع في عدد الهيئات المشتركة بالشبكة سنة 1996 ببلوغها 130 هيئة، وسنة 1999 سجل انتساب 800 هيئة منها 100 في القطاع الجامعي و50 في القطاع الطبي و500 في القطاع الاقتصادي و150 في القطاعات الأخرى، وعرفت نفس السنة اشتراك وصل إلى 3500 مشترك على مستوى مركز البحث الوطني.

أمام عدد الموزعين لها تمت الموافقة على عدد 74 موزع للنيت بداية 2002، ولكن القليل منهم كان ينشط، بينما سنة 2004 وصل العدد إلى ما يقارب 80 مؤسسة تحصلت على الرخصة للعمل في ميدان توزيع النيت. وتتطلع الجزائر إلى محاولة اللحاق بالركب وذلك بتوفير خط اتصالي أساسي للنيت BACKBONE من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغابايات/ ثا فابل للتوسعة لغاية 1444 ميغابايت/ ثا حتى تستطيع مؤسسات الاتصال ومزعي خدمات النيت من الإرتباط بشكل أحسن بالشبكة الدولية.

كما تقوم إدارة البريد والمواصلات بإقامة شبكة لتقديم خدمات النيت كموزع للمؤسسات والأفراد بحيث تستهدف شبكتها كل ولايات الوطن بقدرة تفوق 10 ألاف خط لكل 100 ألف مشترك. أما مركز بحث الإعلام التقني والعلمي فهو يستعد للبدء في مشروع يربطه بموزع من الو م أ بخط تصل قدرته إلى 30

ميغابايت/ث. غير أن سنة 20002 كانت نقطة محورية لانطلاق النيت محليا بمساعدة تلك الظروف المحيطة والمتعلقة بالرغبة في التنمية الاقتصادية وتهيئة الجو العام للبلاد أمام الاستثمارات الأجنبية.

فالجزائر في تلك المرحلة كانت تستعد للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، وتصبو للاتفاق حول الانضمام في شكل شراكة مع الاتحاد الأوروبي، لذلك كانت من ضمن الشروط تحرير قطاع الاتصالات وكيف لا ونحن في عالم تحكمه الوسائل التكنولوجية والاقتصادية الحديثة وقائم على المعلومة، ومدى انسيابها لهذا اعتبرت قضية تطوير وتحرير قطاع الاتصالات بمثابة دعامة للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، ومنه فقد كان لزاما ان يستفيد القطاع من التوجهات الجديدة للاقتصاد والتبادل الدولي المنطوي تحت السوق التكنولوجية عموما فاستفاد قطاع تكنولوجيا الإعلام من 6.4 مليار دج من مجموع 24.7 مليار دج كانت موجهة للإنعاش الاقتصادي.

ولنفس الغرض كانت الجزائر تسعى في برامجها لتطوير هذا القطاع بإعادة هيكلته وإعداد البنى القاعدية والتحتية لعالم الاتصال في الجزائر، فمنذ سنة 2001 والوزارة المعنية بقطاع الاتصال تطمح لفتح هذا المجال للمستثمرين الخواص الأجانب. وساعدها كثيرا تعديل مرسوم أوت 1998 بمرسوم ثاني صادر في 14-10-2000 والذي من خلاله رخص لعملية الشراكة مع الشركات الأجنبية وفتح المجال لاستثمارات خارجية في قطاع النيت، فكانت أول عملية جمعت مجموعة WANADOO بالشراكة مع الموزع EEPAD في مارس 2000.

على المستوى الرسمي تم توقع بحلول سنة 2003 ان يقع فيها الربط الحضري بين مختلف المناطق في الجزائر، وتم تحديد سنة 2005 كسنة يتم تحرير قطاع الهاتف الثابت كليا بها، أما سنة 2015 فقد تعهد وزير البريد والتكنولوجيات الحديثة عبى حصول كل جزائري على هاتف نقال ثم التغطية الشاملة والكاملة لاحتياجات السكان في عملية المرور والتزود بالنيت. ففي سنة 2001 وصل وصل عدد المستخدمين إلى 250 ألف مستخدم من بينهم 20 ألف مشترك بعد أن زود بأكثر من 20 نقطة وصول للنيت و43 خط متخصص لبقية القطاعات، من بينها الموزعين الخواص بألفين خط هاتفي مستخدم لدخول الشبكة[3].

ثانيا: واقع الأنترنيت في الجزائر:

1-احصائيات حول استخدام الأنترنيت في الجزائر:

صنفت مؤسسة (نيت انديكس) الأمريكية الجزائر المرتبة 179 عالميا في مجال الأنترنيت والقدرة على التحميل ب 120 ميغابايت/ ثا، وتقدمت عليها كل من سوريا ومصر وتكون بذلك قد خسرت 3 مراتب في الفترة الممتدة من 11-11-2012 إلى 11-04-2013.

وفي دراسة أجرتها كل من مؤسسة (إيدياتيك) و(ميد أندكوم)، وقد عنونت الدراسة ب (واب ديالنا) والتي سلطت الضوء على واقع استعمال الأنترنيت في الجزائر وطبيعة وتطلعات المشتركين فيها، كاشفا النقاب عن العديد من نقاط التحسن والضعف، حيث تبين بأنه وبالرغم من ازدياد عدد المشتركين الجزائريين في الشبكة

العنكبوتية خاصة من المنازل، إلا أنهم يبقون سلبيين ولا يساهمون في إثراء محتواها، ويكتفون فقط بالإطلاع على البريد الإلكتروني أو البحث عن المعلومة، كما سجلت الدراسة الإقبال القوي لفئة الذكور عكس فئة الإناث، وأن الأنترنيت لا تستهوي فقط ذوي المستوى العلمي والثقافي العالي.

2-المعوقات التي تواجه الأنترنيت في الجزائر:

من أكبر المشاكل التي تعترض الانتشار الواسع خدمات الأنترنيت في الجزائر نجد التالي:

-احتكار "الجزائرية للاتصالات" للخدمة، ورغم وجود عدد كبير من مزودي خدمات الأنترنيت إلا أنهم جميعا يعملون من خلال الجزائرية للاتصالات.

-كما ان أسعار الهاتف الثابت شهدت ارتفاعا كبيرا خلال فترات وجيزة مما أثر سلبا على انتشار خدمة الأنترنيت، حيث ارتفعت هذه الأسعار بنسبة 200% عام 2003 وب 100% عام 2004، ناهيك عن بطء الشبكة الواضح الذي يعاني منه أغلب المستخدمين في الجزائر وهو الأمر الذي دعا "الجمعية الجزائرية لممولي الدخول إلى شبكة الأنترنيت" للتنديد بما أسمته احتكار خدمات الأنترنيت من طرف "الجزائرية للاتصالات".

-حجب بعض المواقع ذات الطبيعة الحساسة مثل المواقع السياسية.

رغم وجود رقابة مركزية على شبكة تصفح الأنترنيت في الجزائر إلا ان المسؤولية القانونية على المحتوى الذي يتم نشره تقع مباشرة على مزودي الخدمة حيث تنص المادة 14 من مرسوم الاتصالات الصادر عام 1998 على مسؤولية مزودي الأنترنيت على المادة المنشورة والمواقع التي يقومون باستضافتها، وينص نفس المرسوم على ضرورة اتخاذهم جميع الاجراءات المطلوبة للتأكد من وجود رقابة دائمة على المحتوى لمنع الوصول إلى المواد التي "تتعارض مع الأخلاق ويوافق الرأي العام"، وعلى الرغم من أن تقارير منظمات حقوق الإنسان لم ترصد أي تفعيل لتطبيق هذه المادة على حالات داخل الجزائر، إلا أن نص المادة يبقى مسلطا على الرقاب، رغم تجاوزه لكل النصوص التي تؤكد على حرية التعبير بما فيها الأنترنيت.

ومن أغلب الدول العربية لا تزال الجزائر تعاني مشاكل تحول دون انتشار الأنترنيت بتدفق عال ومنها:

-ارتفاع نسبة الأمية بالدول العربية.

-عدم اعتبار التخطيط للتكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة جزءا من التخطيط العام للتنمية[4].

-خلاصة:

أتاحت الأنترنيت لعدد كبير من المستخدمين إمكانية الوصول إلى سيل المعلومات بصورة تفوق ما كان عليه الأمر من قبل تطوير الويب في أوائل التسعينيات إلى جعل استخدام الأنترنيت أمرا سهلا وممتعا نسبيا، بسبب اضافة الرسوم التخطيطية والحركة والصوت واستخدام الصور لتمثل أوامر الحاسوب. وقد أثارت حرية الوصول للمعلومات التي اتاحتها الأنترنيت بعض المسائل الخطيرة، ومن ضمن هذه المسائل، الشكوك المثارة حول مدى ملائمة المعلومات للمستخدمين، فليست كل المعلومات المتاحة على الأنترنيت والويب دقيقة، وقد يعتقد معظم الناس أن فوائد الأنترنيت تفوق بمرحلة كبيرة المخاطر الناتجة استخدامها.

وعلى الرغم من النمو السريع للأنترنيت والويب، إلا أنهما لم يكشفا إلا عن نذر قليل عن إمكانياتهما الكامنة بوصفهما أدوات للتعليم والبحث والأخبار والاتصال والترويج والإشهار. وقد دخلت هذه الخدمة للجزائر سنة 1993، ولا تزال المجهودات المبذولة تسعى للحاق بركب التكنولوجيا الذي لا ينتظر من لا يسرع وتيرته التنموية على جميع الأصعدة والمستويات، وخاصة ما تعلق منها بتكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال.

-مراجع المحاضرة:

[1]-أمال شرشور، الطفل والأنترنيت، دراسة لعادة وأنماط استعمال الطفل الجزائري للأنترنيت، رسالة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص122

[2]-نفس المرجع، ص-ص123-124.

[3]-يوم الدخول 12-06-2019، https://www.tomohna.net/vb/showthread

[4]-عبد المالك ردماني الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الأنترنيت، دار الكتاب الحامعية، بيروت-لبنان، 2001، ص-ص63-64.

خاتمة:

يبقى الصحافة والإعلام من بين المجالات الهامة والحيوية التي تميز المجتمعات الحديثة، وذلك لِمَ لها من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمجتمعات، وخاصة أننا نعيش ثورة حقيقية في المجال الإعلامي والاتصالي نتيجة للتطور الهائل والمتسارع لتكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، هذه التكنولوجيا استطاعت أن تغير الكثير من المفاهيم والقيم التي ظلت سائدة لمدة زمنية طويلة. فالميزة الأساسية التي يتميز بها العصر الحالي هي ميزة المعلومة والرقمنة، ومن ثَمَ أصبح الحديث اليوم على من يمتلك المعلومة هو من يمتلك العالم، وأصبحت المجتمعات توصف بمجتمعات المعرفة والمعلومة.